مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٥٣٤**

الخميس ١٢ أيار/مايو ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو	(فرنسا)
الاتحاد الروسي	السيد بانكين	
ألمانيا	السيد فيتيغ	
البرازيل	السيدة فيوتي	
البرتغال	السيد كابرال	
البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش	
جنوب أفريقيا	السيد سانغكو	
الصين	السيد يانغ تاو	
غابون	السيد ميسون	
كولومبيا	السيد الثاني	
لبنان	السيدة زيادة	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد برهام	
نيجيريا	السيدة أوغوو	
الهند	السيد مانجيف سينغ بوري	
الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو	

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (S/2011/85)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2011/281)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ما لم أسمع اعتراضاً، سأدعو ممثل صربيا للمشاركة في هذه الجلسة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

تقرر ذلك.

ما لم أسمع اعتراضاً، سأدعو السيد لامبرتو زانييه، المبعوث الخاص للأمين العام، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، للاشتراك في هذه الجلسة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

تقرر ذلك.

بموجب التفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد أنور خوجة.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/281، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرتو زانييه.

السيد زانييه (تكلم بالإنكليزية): إن التقرير المعروض على المجلس (S/2011/281) يصف الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١. واليوم، أود أن أبلّغ الأعضاء بآخر التطورات، وعلى نحو أعم، بالقضايا الرئيسية الراهنة المتعلقة بكوسوفو.

في أعقاب الأزمة الدستورية الأخيرة، التي تم حلها بإقدام جمعية كوسوفو على انتخاب السيدة اتيفيت جهجاغا رئيسة، يبدو الآن أن كوسوفو تتجه نحو فترة من الاستقرار السياسي المتزايد. وهذا يجب أن يفضي بدوره إلى مزيد من التقدم في الحوار بين بريشتينا وبلغراد، وهو أمر رئيسي لإيجاد حلول للقضايا العالقة التي تعيق التنمية في كوسوفو.

لقد بدأ الحوار بداية إيجابية مع عقد ثلاثة اجتماعات وجها لوجه بين ممثلي الصرب وكوسوفو حتى الآن، حيث تركزت المناقشات خلالها حول القضايا ذات الأهمية بالنسبة إلى الحياة اليومية لسكان كوسوفو، بما في ذلك التسجيل المدني، وحرية التنقل، والاتصالات الهاتفية. وما فتئت البعثة التي لم تحضر المناقشات تدعم عملية الحوار، وتتعاون مع كل من فريق الاتحاد الأوروبي للتيسير ومع الجانبين، وسوف تستمر في دعم هذه العملية في أي طريقة مفيدة.

ويحدوني الأمل أن تظهر كل من بريشتينا وبلغراد العزم اللازم لإيجاد حلول لجميع القضايا ذات الصلة وبروح بناءة من أجل حل مشاكل جميع الطوائف، فضلاً عن تهيئة ظروف أفضل لإحراز تقدم بشأن المصالحة، ولمزيد من تقدم المنطقة بأسرها نحو مستقبل أوروبي مشترك. وما أعتبره إيجابياً بصورة خاصة الاجتماع الذي عقد اليوم في بريشتينا بين كبار المسؤولين في الحكومة المحلية ورئيس المفاوضين الصرب، وآمل من هذا الاجتماع أن يمهد الطريق أمام إحراز تقدم مستقبلي في العمل بين الجانبين. وعلى صعيد أقل إيجابية، يؤسفني أن

أبلغ المجلس بأن احتجاجاً شارعياً ضد زيارة تصاعد وسبب أعمال عنف أسفرت عن سقوط عدد من الجرحى. ومثل هذا العنف يقوض الحوار وتتعين إدانته بشدة.

واسمحوا لي أن أشير بصورة عامة إلى أنه من الضروري للأطراف، لا سيما خلال هذه المرحلة، من معالجة الوضع على الأرض بالتعاون مع الاحترام الواجب لشواغل جميع الطوائف. فالحلول التي تعزز الثقة بين طوائف كوسوفو لديها فرصة أكبر بكثير لخدمة مصالح السلام والاستقرار على المدى الطويل.

وهناك منطقة واحدة حيث العلاقات بين الطوائف صعبة بشكل خاص هي شمال كوسوفو. إن العمل على ترميم مبنى المحكمة في شمال ميتروفيتشا أُنجز إلى حد كبير، حيث كان المبنى مسرحا للاحتلال، وشهد اشتباكاً قبل ما يزيد على ثلاث سنوات بقليل لاستعادة المحكمة أسفر عن مقتل ضابط شرطة تابع لبعثة الأمم المتحدة وعشرات الجرحى. ومنذ تلك الأحداث، لم يعمل في قاعة المحكمة سوى مجموعة صغيرة من القضاة والمدعين العامين الدوليين – أولاً من بعثة الأمم المتحدة والآن من بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو – بشكل متقطع. ومع ذلك، فإن المسائل التي أدت إلى الاحتلال لا تزال دون حل وتثير الجدل حتى الآن. وبغية استعادة إدارة العدالة بشكل كامل في شمال كوسوفو، ينبغي ألا يتأخر الأمر أكثر من ذلك. ويتعين إحراز تقدم في العمل بين الجانبين ومع المجتمعات المحلية التي ستخدمها المحكمة.

وثمة مسألة أخرى مثيرة للجدل تتصل بشمال كوسوفو هي تعداد السكان، الذي جرى في بقية أنحاء كوسوفو الشهر الماضي. ولقد وافق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بوصفه كياناً محايداً، على إجراء التعداد السكاني في شمال كوسوفو، ودعمت بعثة الأمم المتحدة هذه العملية من خلال تيسير عقد اجتماعات بين المكتب والمؤسسات المحلية في الشمال، وتوفير الدعم عن طريق الإدارة التي تديرها بعثة الأمم المتحدة في شمال ميتروفيتشا.

وكان من المتوقع أن يبدأ التعداد السكاني في شمال كوسوفو أوائل أيار/مايو ولكن، للأسف، اعتبارا من اليوم ليس هناك تاريخ للبدء به. وهذه العملية مسيّسة على نحو غير ملائم، ويفيد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن التعاون من جانب المؤسسات المحلية بشأن عدد من الجوانب التنفيذية لم يتحقق، وخاصة فيما يتعلق بتشكيل لجان محلية لتعداد السكان وتوفير الموظفين الميدانيين. وإذا لم تصحح هذه الحالة، فسوف تكون ضارة للجميع. ومن دون جمع البيانات المناسبة المتعلقة بحجم وتكوين المجتمعات المحلية، سيكون أكثر صعوبة التخطيط للتدخلات التي تشتد الحاجة إليها بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

وبالنسبة إلى حالة الاقتصاد في كوسوفو على نحو أعم، وهو ما يشير إليها تقرير الأمين العام بشيء من التفصيل، فإن الوضع لا يزال يثير القلق بسبب ارتفاع معدلات البطالة والإنفاق العام، لا سيما بشأن الأجور في القطاع العام والبنية التحتية للنقل، مما أدى إلى وقف الدعم الخارجي الكبير للميزانية من جانب صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمفوضية الأوروبية. ورغم أن ثمة توقعات بحصول نمو اقتصادي كبير، لا يزال هناك نقص في الاستثمار الأجنبي. علاوة على ذلك، التضخم آخذ في الارتفاع، وسجّل مؤشر أسعار المستهلكين في آذار/مارس نسبة ١٠,٨ في المائة أعلى مما كان عليه قبل عام واحد. وعرض صندوق النقد الدولي وبعض الدول على سلطات كوسوفو المشورة والدعم لوضع برنامج اقتصادي أكثر واقعية. ومن المتوقع الآن أن تركز سلطات كوسوفو طاقاتها واهتماماتها على تنفيذ التعديلات اللازمة.

إن انعدام الآفاق الاقتصادية هو أيضا عقبة من العقبات الرئيسية التي تعترض عملية العودة، التي لا تزال بطيئة بشكل مخيب للآمال، وغير مستدامة في بعض الحالات. وعلى الرغم من أن عودة الأقليات في عام ٢٠١٠ كانت أكبر من أي وقت آخر في السنوات الست الماضية، إذ بلغ مجموعها ٢ ٢٧٥ شخصاً، فإن الربع الأول من عام ٢٠١١ يظهر تراجعاً في عدد العائدين طوعاً نسبته ٥٣ في المائة مقارنة بالعام الماضي، حيث يشكل صرب كوسوفو أقل من واحد بين كل أربعة عائدين. وفي حين أن سياسة سلطات كوسوفو لا تزال منفتحة على تشجيع العائدين، نشهد استمرار المشاكل على المستوى المحلي، إذ تسبب الضغوط الاقتصادية وعدم المصالحة التوترات بين المجتمعات المحلية المستقبِلة والعائدين.

وعدم المصالحة هو في الواقع عقبة رئيسية أخرى أمام العائدين. فعلى الرغم من محاولات الحوار التي تقوم بها أحيانا مختلف الهيئات، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، فإن المصالحة لا تزال قضية لم يتم معالجتها بشكل كاف. ومع ذلك، إن الجهود المتواصلة لتوضيح مصير وأماكن الأشخاص المفقودين والتعرف على رفاقهم – وهو جزء أساسي من العملية الشاملة لتحقيق المصالحة – أسفرت عن تقدم بطيء ولكنه مطرد. وكما ذكرت في بيانات سابقة أمام المجلس، تدعم بعثة الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها بريشتينا، وبلغراد، وبعثة الاتحاد الأوروبي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر للتعرف على جميع الأشخاص المفقودين في كوسوفو، وكذلك للتحقيق في اختفائهم وتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى القرار ١٧٨٢ (٢٠١١) الذي اتخذته الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا ويدعو إلى إجراء تحقيق في مزاعم المعاملة اللاإنسانية للناس والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو، والذي استند إلى تقرير صادر عن مقرر الجمعية البرلمانية، ديك مارتي. ومن الضروري لهذه الادعاءات أن تخضع لتحقيق شامل ومحايد ومستقل على وجه السرعة، من أجل الضحايا وذويهم، وكذلك من أجل أولئك الذين يُزعَم بأنهم كانوا مسؤولين عن هذه الجرائم. وكما أورد تقرير الأمين العام، ذكرت بعثة الاتحاد الأوروبي أن لديها القدرة على التعامل مع هذه القضية، في حين أن الحكومة الصربية قد اقترحت إنشاء آلية مخصصة تحت سلطة مجلس الأمن. وعلى أية حال، لا تزال بعثة الأمم المتحدة متاحة تماما للتعاون مع مثل هذا التحقيق، إدراكاً منها بأنه طالما بقيت هذه الادعاءات معلقة، فترسيخ المصالحة سيكون أكثر صعوبة.

وعقب إحراز مزيد من التقدم في قيام قوة كوسوفو بحماية عدد من المواقع الرئيسية العائدة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية، باتت شرطة كوسوفو تتحمل مسؤوليات الحماية، دون وقوع حوادث حتى الآن. ومع ذلك، يذكر تقرير الأمين العام اكتشاف سرقة ١٣ مترا مربعا من صفائح الرصاص التي كانت تغطي جزءا من سقف كنيسة ليفِتسكا العذراء في برِتزرِن. ويمكن لمثل هذه الحوادث أن تقوض على نحو خطير ثقة الكنيسة الأرثوذكسية الصربية بالحماية التي توفرها شرطة كوسوفو. لهذا السبب، طلبت إلى القوة الدولية في كوسوفو، التي كانت في البداية المسؤولة عن حماية هذه الكنيسة، تقديم معلومات بشأن هذه المسألة. وفي ٣ أيار/مايو، أبلغني قائد القوة، اللواء إرهارد بوهلر، أن التحقيق الذي أجرته الشرطة العسكرية الألمانية، استنادا إلى أدلة فوتوغرافية وإفادات الشهود، أدى إلى أن صفائح الرصاص أزيلت على الأرجح بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠٠٨، عندما كانت الكنيسة تحت حراسة شركة أمنية خاصة. أمّا شرطة كوسوفو فقد بدأت تتحمل المسؤولية عن حراسة الكنيسة في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

وأخيرا، لا تزال بعثة الأمم المتحدة تؤدي دورا رئيسيا في تيسير مشاركة كوسوفو في المنتديات الإقليمية والدولية بوجود الدول التي لم تعترف بها. وهذه شملت مؤخرا الاجتماعات المتعلقة بالعدل والتكامل الإقليمي والنقل. وكما ذُكر، فإن رئاسة بعثة الأمم المتحدة/كوسوفو لاتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا لعام ٢٠١١ باتت قائمة وعقدت أول اجتماع لها في بروكسل. وأشارت بريشتينا وبلغراد إلى استعدادهما للمضي بصيغة تعريف فضفاضة تتعلق بعقد الاجتماعات خلال الرئاسة لهذا العام، بحيث يجري التركيز على إحراز تقدم في القضايا ذات الاهتمام المشترك، بدلاً من التركيز على محاولة استخلاص مكاسب سياسية من المسألة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد زانييه على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا.

السيد يرميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

أرحب بوجود الممثل الخاص لامبيرتو زانييه وأنوه مع التقدير الكبير بالبيان القاطع الوارد في تقرير الأمين العام (S/2011/281) ومفاده أن أولويات البعثة لا تزال كما هي و لم تتغير.

نعتقد أن من المهم للغاية بالنسبة لجميع ذوي المصالح المسؤولين في الميدان، وأعضاء مجلس الأمن أن يؤكدوا من جديد دعمهم لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بوصفها ركيزة لا غنى عنها لإحلال السلم والأمن. ونقر بالأهمية التي يعلقها الأمين العام على التنسيق الوثيق المطلوب من جميع الأطراف الفاعلة الدولية التي تعمل في إطار سلطة الأمم المتحدة والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك قوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو.

نكرر أيضا تأييدنا للالتزام الحالي للبعثة بمهمة التمثيل الخارجي لكوسوفو. بيد أننا ما برحنا نشعر بقلق عميق مؤداه أن السلطات الإثنية في المقاطعات لا تزال متشككة بصورة أساسية بشأن هذه المسألة. فتقرير اليوم يشير، من جهة، إلى أن الحكومة الجديدة يبدو أنها تتخذ موقفا عمليا. ومن الجهة الأخرى، تبرز نفس الوثيقة استمرار عدم استعداد بريشتينا حضور عدد من الاجتماعات الإقليمية التي تقتضي من البعثة القيام بعملية التيسير لها، بما في ذلك الدورات التي يعقدها مجلس التعاون الإقليمي.

وتأمل صربيا في اعتناق النُهج البناءة والشاملة التي توفرها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بعد طول انتظار. إن التقيد بالإجراءات والاتفاقات الملزمة قانونا هو السبيل الوحيد لضمان استمرار تحسين التعاون الإقليمي في ظل الظروف الحالية التي تعقدت بشدة جراء إعلان السلطات الألبانية الاستقلال من جانب واحد في مقاطعتنا الجنوبية بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وأود مرة أخرى أن أؤكد من جديد موقف حكومتي بشأن إعلان الاستقلال من جانب واحد. إننا لا نُقرّه ولن نُقرّه، صراحة أو ضمنا. فهذه ولاية نابعة من الإرادة الديمقراطية لشعب صربيا ومتجسدة في دستورنا. وثمة أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والدول الأعضاء في مجلس الأمن ما انفكت تحترم سيادة صربيا ووحدة أراضيها، وفقا للمبادئ الأساسية المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية.

بالنيابة عن دولتي، أود أن أؤكد مجددا امتناننا العميق لما قدمته تلك الدول من دعم وتضامن في ظل ضغوط عديدة. ونحضها على الإبقاء على مركزها المبدئي، مما يكفل عدم شرعية أي محاولات من جانب واحد لفرض نتائج التراعات الإثنية والتراعات المتعلقة بالأراضي، وبالتالي الحيلولة دون أن يصبح إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد سابقة خطيرة ومزعزعة للاستقرار في العالم كله. وسوف يسهم ذلك أيضا في الحفاظ على بيئة دولية سليمة يمكن في ظلها مواصلة المفاوضات بين صربيا وبريشتينا.

في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، أيد العالم بالتزكية ما مفاده أن الحوار هو السبيل الوحيد المفضي للسلام في كوسوفو. وأريد أن أؤكد أن صربيا لا تزال ملتزمة بقوة بهذه المحادثات الجارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد لاحظ الأمين العام أنه بينما يعتبر البدء بالحوار الذي طال انتظاره تطورا مشجعا، فإنه لا يزال من المبكر جدا تقييم نتائجه. ويصف التقرير الحوار أنه يجري في مناخ ايجابي وبناء. وبالفعل فإنه أرسى أساسا صلبا للتوصل إلى حلول توافقية لجميع المسائل المعلقة. ونأمل أن يتم الحفاظ على الزخم الذي تحقق، وتعزيز روح التوافق التي تعتبر عنصرا رئيسيا في نجاح هذا المسعى.

وجرت مناقشات حول المواضيع التالية: السجل المدني، السجلات العقارية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والكهرباء، والطيران المدني ومجموعة من القضايا تم تحديدها بوصفها تتعلق بحرية التنقل. وقد تحقق بعض التقدم. فعلى سبيل المثال، تم إنشاء فريق عامل وكلف بمهمة التحقق من الوضع الراهن لدفاتر السجل المدني. وتم بالفعل التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات العملية المتعلقة برئاسة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لاتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى لعام ٢٠١١، في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتم الاتفاق أيضا على عدم سعي الميسر ولا أي صاحب مصلحة أخرى بالعمل بصورة انفرادية على فرض أي نتيجة على الأطراف، كما حدث بعد عملية أهتيساري غير الموفقة. وستظل صربيا شريكا بناء في الحوار، وستواصل تقديم مقترحات متعددة لكل موضوع.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا بد للأمم المتحدة من أن تكون حاضرة خلال جلسات التفاوض. وهذه عملية شفافة، وليس لدينا شيء نخفيه عن المنظمة. لذلك نناشد جميع الذين يصرون على أن تكون الأمم المتحدة خارج الغرفة إعادة النظر في مواقفهم، ولا سيما في ضوء استمرار تفاني الأمين العام، كما جاء في تقرير اليوم ”بغية كفالة تبادل فعال للمعلومات والإبلاغ عن الحوار إلى مجلس الأمن“. (S/2011/281، الفقرة ٥٩)

إن دور المجلس الرائد في تحديد وتوفير الشرعية لتسوية شاملة ما انفك لازما، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والمسؤولية الرئيسية للمجلس عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

أود أن أشدد على الأهمية البالغة لعدم قيام أي شخص بتغيير الحقائق على أرض الواقع بصورة انفرادية. لقد صدرت تقارير عديدة عن الأمين العام تحذرنا من مغبة خطورة ذلك، بما في ذلك التقرير المعروض علينا اليوم. وقد سعت مرارا وتكرارا السلطات ذات الأصل الألباني في المقاطعة إلى توسيع نطاق مؤسساتها في بريشتينا لتشمل شمال كوسوفو وذلك بما يتعارض مع إرادة السكان المحليين، بما في ذلك قيامها بالعديد من المحاولات لنشر وحدات الشرطة الخاصة المدججة بالسلاح. ووفقا للتقرير، فقد زاد هذا من حدة التوترات. ويذكر التقرير أيضا أن الطائفة ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو تنظر إلى هذه الاستفزازات بوصفها محاولات:

”لا تمليها اعتبارات سيادة القانون، بل يُقصد منها تخويف السكان المحليين وفرض هياكل بريشتينا عليهم دون موافقتهم“. (المرجع نفسه، الفقرة ١٩)

لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء هذه التدابير وغيرها من التدابير المتخذة من جانب واحد ضد صرب الكوسوفو. لقد بين بوضوح الرئيس بوريس تاديتش موقفنا في هذا الشأن في خطابه أمام الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، إذ قال أن :”أية محاولة لتغيير الحقائق على الأرض فيما المفاوضات قائمة ستؤدي إلى أضرار فادحة. إن أية محاولة لطمس تلك الحقائق باللجوء إلى القوة ستضع نهاية فورية لعملية الحوار“. (A/65/PV.16، ص ١٠)

ويشدد تقرير الأمين العام على التطورات الأخيرة في التراث الثقافي والديني في كوسوفو. ونحن نقدر الدور الرئيسي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة والمتمثل في تيسير أنشطة اليونسكو في المقاطعة، فضلا عن أعمال لجنة تنفيذ أعمال إعادة الإعمار بقيادة مجلس أوروبا التي نعتقد أنه ينبغي لها أن تستمر وفقا لأحكام ولايتها الحالية.

وكما يشير التقرير، لا يزال يجري تدنيس الكنائس والمقابر الأرثوذكسية، مع عدم اعتقال الذين يشنون الهجمات على الأماكن التي تمثل جوهر الهوية الوطنية الصربية. ومن سوء الطالع، فإن هذا إن دل على شيء إنما يدل على تغليب ثقافة الإفلات من العقاب التي تتساهل مع التطرف وجرائم الكراهية. وثمة مثال ساطع على الوضع الحالي لكنيسة ليفِتسكا العذراء التي تقع في وسط العاصمة الصربية القديمة برِتزرِن، وقد أدرجت الكنيسة على قائمة اليونسكو للتراث العالمي المعرض للخطر في أعقاب مذبحة آذار/مارس ٢٠٠٤. ومع ذلك، فقد ظلت هدفا للمتطرفين.

في ١٣ نيسان/أبريل، كتب المطران تيودوسييه، راعي أسقفية راشكا – بريزرين وجميع كوسوفو وميتوهيا، رسالة إلى الممثل الخاص للأمين العام، زانييه تتعلق بحادث سرقة وقع في الآونة الأخيرة على نطاق واسع لصفائح الرصاص التي كانت تغطي جزءا من سقف الضريح. لقد ألحقت هذه الجريمة أضرارا باللوحات الجدارية التي يعود تاريخها إلى مطلع القرن الرابع عشر، وهي لوحات تم رسمها بتكليف من الملك الصربي ميلوتين. وفي حين أن السلطات المحلية المسؤولة عن حماية الموقع لم تبلغ عن الحادث. وهذا هو ثالث عمر تخريبي منذ مذبحة آذار/مارس ٢٠٠٤. ولا بد من معالجة هذا العجز الفاضح عن حماية أحد أهم المواقع التراثية في جنوب شرق أوروبا. وكما خلص الأسقف تيودوشييه في رسالته إلى الممثل الخاص زانييه، بعد كل هذا الفشل المتكرر من جانب السلطات المحلية في حماية مواقعنا المقدسة، أصبح من الضروري للغاية توفير حماية دولية أفضل للتراث الأرثوذكسي الصربي في كوسوفو على الأجل الطويل.

وفي ضوء ذلك، فإن التزام القوة الأمنية الدولية في كوسوفو بالإبقاء على وجود ثابت في بعض أهم مواقعنا المقدسة أمر بالغ الأهمية. وتشمل هذه المواقع دير ديفيتش، إلى جانب موقعي فيسوكي ديتشاني وبطريركية بيشي، وهما مسجلان في قائمة اليونسكو لمواقع التراث العالمي المعرضة للخطر. وبالنظر إلى ازدياد حدة التوتر في بريزرِن، ندعو القوة الأمنية الدولية في كوسوفو كذلك إلى إعادة نشر وحدة الحراسة في كاتدرائية العذراء المقدسة في ليفيشكا.

إن تقرير الأمين العام يرسم صورة قاتمة للوضع في جنوب كوسوفو عموماً. ويقول التقرير إن الفترة المشمولة بالتقرير سادها الاضطراب السياسي المحلي. وظهرت على السطح انقسامات حادة في أعقاب النتائج الخلافية لانتخابات العام الماضي. وأدى ذلك إلى أزمة سياسية بلغت

ذروتها بحكم للمحكمة أنهى رئاسة بهجت باكولي التي دامت ٣٥ يوماً. وبعد ما وصفه التقرير بـ ”المحادثات والوساطة الدبلوماسية المكثفة“، اختيرت أتيفيت يحياغا – التي كانت حتى ذلك الحين نائباً للمدير العام لشرطة كوسوفو – لتكون الرئيس الجديد.

وفي الأسبوع الماضي، أصدر مكتب الشرطة الأوروبي تقريره نصف السنوي عن تقييم خطر الجريمة المنظمة في الاتحاد الأوروبي. ويُعرِّف التقرير كوسوفو بأنها مركز رئيسي للجريمة المنظمة في أوروبا، ويشير إلى أن المجموعات الناطقة بالألبانية ”تظل هي الأبرز في تهريب الهروين إلى أوروبا وداخل الاتحاد الأوروبي“. ومن الأحكام الرئيسية للمكتب أن هذه المجموعات الإجرامية تتمتع بأفضل الموارد في أوروبا، وأنها تنتقي أعضاءها من أفراد سبق لهم العمل في الخدمة السرية أو الشرطة أو الميليشيات. ويخلص تقييم الخطر إلى أن بعض عوائدها توجه لدعم منظمات جيش تحرير كوسوفو السابق.

وهناك عدد من الشخصيات العامة البارزة، معظمهم من قادة جيش تحرير كوسوفو السابقين، تلاحقهم مزاعم خطيرة وردت في تقرير مزعج للغاية – اعتمدته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بأغلبية ساحقة في ٢٥ كانون الثاني/يناير – عنوانه ”المعاملة اللاإنسانية للبشر والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو“. ويزعم التقرير أن قيادة جيش تحرير كوسوفو مسؤولة عن خطف مئات من المدنيين الصرب قبل وأثناء وبعد صراع عام ١٩٩٩ – وأن المختطفين أُرسلوا من كوسوفو إلى معسكرات احتجاز سرية في جمهورية ألبانيا. وطبقاً للتقرير، أُجريت للأسرى عمليات جراحية رغماً عنهم، قبل أن يُتركوا ليلفظوا أنفاسهم الأخيرة. وأعضاؤهم الداخلية، بعد انتزاعها، كانت تباع في السوق السوداء الدولية.

وهذا يمثل ممارسة بشعة وشاذة في حوليات الحرب الوحشية في أوروبا، وقد اهتز لها ضمير العالم. وزاد من تفاقم الحالة المأساوية تلك الحقيقة المزعجة للغاية، وأقتبس من تقرير مجلس أوروبا، ”لسنوات وسنوات، آثرت الأطراف الفاعلة الدولية أن تتغاضى عن جرائم الحرب التي ارتكبها جيش تحرير كوسوفو، حيث كانت تعطي الأولوية لتحقيق قدر من الاستقرار القصير الأجل“. ويختتم التقرير بالقول ”إن جرائم معينة ارتكبها أعضاء في جيش تحرير كوسوفو، بمن فيهم بعض قادته الكبار، قد أُخفيت بشكل فعال، وظلت بدون عقاب“.

إننا نرجو كشف الحقيقة الكاملة فيما يتعلق بمزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية، وإحقاق العدالة في هذا الصدد. وإذا كان هذا هو هدفنا المشترك، فليس هناك سوى سبيل واحد إلى الأمام، وهو يتطلب عملاً من مجلس الأمن.

ولتحقيق تلك الغاية، تقدمت جمهورية صربيا باقتراح رسمي في شكل ورقة مفاهيمية وضعت كوثيقة رسمية لمجلس الأمن (انظر S/2011/256) بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة. ولا توجد مؤسسة قائمة يمكنها أن تجري تحقيقاً شاملاً أو تضمن تعاون المعنيين كافة. ليس هناك سوى آلية ينشئها مجلس الأمن يمكن أن تفعل ذلك – وبدونها، فإن أي عدد من المشاركين المزعومين في المؤامرة الإجرامية للاتجار بالأعضاء البشرية يمكن أن يظل بمنأى. ولن تُخدم العدالة إذا بقي أحد الضالعين في هذا العمل المشين بعيداً عن المساءلة عما اقترفت يداه بسبب قصور في الولاية أو الاختصاص القضائي.

وفي هذا السياق، ينبغي أن نفحص التأكيد غير الحصيف لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (البعثة)، الوارد في بيان صحفي بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير، بأن البعثة لديها القدرة والخبرة والمكان

والاختصاص القضائي لإجراء التحقيق. وهذا غير صحيح واقعياً، كما تشرح ورقتنا المفاهيمية تفصيلاً. والحقيقة أن البعثة – التي تصنف نفسها على أنها بعثة فنية – لا يمكنها أن تعمل إلا داخل كوسوفو وليس في أي مكان آخر، بينما المحاكمة الجنائية المزعومة تأخذنا لا إلى عدد من البلدان الأوروبية فحسب، بل إلى أجزاء من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

دعونا ننتقل للحظة إلى قضية ميديكوس المعاصرة، كما ذكرت في المرفق ١ لتقرير الأمين العام. هذه القضية تتعلق بمؤامرة إجرامية أخرى لتوفير الأعضاء البشرية للاتجار غير المشروع، وهي صورة طبق الأصل من عدة أوجه للعملية التي كان يقودها جيش تحرير كوسوفو. وبينما تمكنت البعثة من إدانة عدد من ذوي العرق الألباني باتهامات مختلفة، تمكن اثنان من زعماء الشبكة – وهما أجنبيان – من الفرار من كوسوفو، ولا يمكن تسليمهما. وعليه، وحتى لو أدين كل المتهمين المحتجزين لدى البعثة حالياً، لن تُخدم العدالة إلا جزئياً.

وبينما لا يمكن للبعثة أن تجري تحقيقاً شاملاً من جانبها، ينبغي لها أن تؤدي دوراً حاسم الأهمية في الكشف عن الحقيقة بشأن ما حدث داخل كوسوفو ذاتها. مع ذلك، وحتى تكون تلك البعثة جزءاً فعالاً من آلية تحقيق مخصصة، عليها أن تؤكد استقلاليتها القانونية الكاملة عن مؤسسات ذوي العرق الألباني. وحتى الآن، فإن البعثة تستند في اختصاصها بالتحقيق والملاحقة القضائية إلى تشريعات اعتمدتها بريشتينا.

ويتعين على البعثة أيضاً تطوير قدرات الدعم الحالية لديها في جملة نواح، منها توفير حماية أنجع للشهود ووضع برنامج أكثر فعالية لنقلهم. وسيضمن ذلك إدلاء الجميع بشهادات ذات مصداقية بدون خوف من عقاب. وفضلاً عن ذلك، يتعين على البعثة أن تعمل بحسم أكبر بكثير مما فعلت، مثلاً، في حالة فاتمير ليماي، وهو وزير سابق للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية اتُهم فيما يتعلق بجرائم حرب مزعومة. وكما يقر المرفق الأول لتقرير الأمين العام، فقد انقضى أكثر من شهرين منذ آخر محاولة غير ناجحة للبعثة لاستجلاء مسألة حصانته المفترضة من الملاحقة القضائية. وما زال ليماي يسخر بجهود البعثة للقبض عليه ويواصل حياته حراً طليقاً.

وفي كل الأمثلة السابقة المتعلقة بجرائم حرب في البلقان – أياً ما كان الجانب الذي ينتمي إليه الجناة وبغض النظر عن أدوارهم السياسية – كان مجلس الأمن يمنح ولاية للتحقيق. ونحن لا نطلب ما هو أكثر من ذلك، وليس لدينا أي حق أخلاقي للقبول بما هو أقل منذ ذلك. فإذا كانت كل التحقيقات في جرائم الحرب التي ارتكبها الصرب قد منحت ولايات من هذه الهيئة، فلماذا لا يجري التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت ضد الصرب تحت رعاية مجلس الأمن أيضاً؟ وبدون أن نحمل ضغينة لأحد ومع تمسكنا بإظهار الحق، فإننا نتساءل: ما هو التفسير الممكن لازدواجية المعايير هذه؟ فالشيء يجب أن يعامل بمثله. وينبغي ألا يتمتع أي مجرم حرب مشتبه به في البلقان بأي نوع من الامتيازات أو الحصانات أو الحماية.

لقد أعرب الأمين العام في رسالته المؤرخة ٣ أيار/مايو الموجهة إليكم، سيدي الرئيس (S/2011/281)، عن تأييده لإجراء تحقيق متعمق ومحايد ومستقل في المزاعم الخطيرة بالاتجار بالأعضاء البشرية. وتختتم الرسالة بالقول إن الأمم المتحدة ستتعاون تعاونا تاما في تلك التحقيقات إذا ما أُجريت.

الأمور في هذه الحالة واضحة وضوح الشمس. ولا مجال هنا لأي التباس، لأنه لا يجوز أن يكون هناك أي

غموض عندما يتعلق الأمر بجرائم الحرب. وباسم أمتي ألتمس من مجلس الأمن أن يدعم مناشدتنا بإجراء تحقيقات في الادعاءات باستغلال الأعضاء البشرية للمدنيين الصرب الأبرياء وتهريبها. وإننا لن يغمض لنا جفن ولن نتراجع إلا بعد كشف الحقائق كاملة عما حدث. وهذا واجبنا المقدس تجاه جميع ضحايا هذه الممارسات اللاإنسانية الرهيبة وتجاه أسرهم. ولا يسعنا أن نخذلهم.

وتشكل هذه المسألة جزءا لا يتجزأ من عملية المصالحة وشرطا مسبقا لإرساء أسس سلام دائم بين الصرب والألبان. فلنعمل معا من أجل العدالة والتيقن من تحقيقها من خلال تحقيقات شاملة ومستقلة تخضع للمساءلة أمام العالم كله.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد أنور خوجة.

السيد خوجة (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب، باسم شعب وحكومة جمهورية كوسوفو، عن شديد امتناننا لاهتمام المجلس بآخر التطورات في جمهورية كوسوفو أثناء آخر فترة مشمولة بالتقرير.

نجتمع هنا مرة أخرى لمناقشة المسائل المتصلة بحالة ما بعد الاستقلال في كوسوفو. ويتذكر بعض الأعضاء أنه حدث في أوقات كثيرة في الماضي أن التقارير الواردة من كوسوفو كانت تتحدث عن التحديات والمشاكل أكثر مما تتحدث عن الحلول والتطورات الإيجابية. وقد حضرتُ هنا اليوم لأقدم للمجلس سردا للتطورات الإيجابية الأخيرة بمعرفة مباشرة مني، ولكن اسمحوا لي أيضا أن أشكر أعضاء مجلس الأمن والأمين العام وممثله الخاص، السيد لامبرتو زانييه، على دورهم القوي في بلدنا الفتي.

وجود الأمم المتحدة في كوسوفو كان أحد أكبر جهود بناء الدولة في التاريخ الحديث التي يضطلع بها المجتمع الدولي، وقد آتت تلك الجهود أكلها. فاستقلال كوسوفو أثمر في السنوات الثلاث الأخيرة عن السلام والاستقرار والأمن في المنطقة، وما فتئت كوسوفو تتقدم نحو شغل مكانها الحق بين أسرة الأمم الحرة.

لقد استمع المجلس من السيد زانيير أن كوسوفو مرت خلال الأشهر الماضية بفترة دينامية. فقد نجحت جمهوريتنا الفتية في توطيد أركان مؤسساتها سعيا إلى الحوكمة الصالحة والاستقرار السياسي. وقد ظهرت أزمة دستورية تسببت فيها استقالة رئيس الجمهورية السابق فاتمير سيديو، وأجرينا انتخابات صمدت أمام اختبار الزمن العسير والطعون أمام المحاكم وأمام مفوضية الانتخابات المركزية. وبعد المصادقة على صحة نتائج الانتخابات – التي لم يعترض أي حزب عليها – قمنا بتشكيل حكومة جديدة بقيادة رئيس وزرائنا السابق والحالي، هاشم ثاتشي.

وقد شرع الحزب الديمقراطي في كوسوفو، الحزب الذي حاز على أكبر عدد من الأصوات، في مناقشات لتشكيل ائتلاف مع أصحاب المصلحة السياسيين المعنيين. وفي النهاية تم التوصل إلى الاتفاق مع تحالف كوسوفو الجديد وحزب التحرر الصربي المستقل بالإضافة إلى أحزاب صغيرة تابعة للأتراك والبشناق وغيرهم. وقد شكل هذا الائتلاف حكومة دينامية متعددة الطوائف قادرة على قيادة كوسوفو المتمتعة بقوة أعظم نحو التكامل مع أسرة الدول الديمقراطية.

وبعد التصديق النهائي على صحة نتائج الانتخابات انتخب أعضاء البرلمان السيد هجت باكولي رئيسا. ورفعت الأحزاب المعارضة شكوى أمام المحكمة الدستورية معترضة على إجراءات انتخاب السيد باكولي. وبعد أقل من شهر حكمت المحكمة بأن انتخاب الرئيس الجديد كان يتعارض مع أحكام الدستور ومتطلبات الترشيح.

ذلك الحكم غير المتوقع فرض تحديا سياسيا اختبر مرة أخرى صلابة الائتلاف الحاكم. لكن من المهم التنويه

بأنه لم يحدث في أي وقت من الأوقات أن عارض أي حزب في كوسوفو دور المحكمة الدستورية أو اعترض على حكمها. إن حكومة كوسوفو وشعبها يحترمان مؤسساتنا ويدركان أهمية استقلالية المحكمة بصفتها الحكم الفيصل في الخلافات حول دستور كوسوفو. وهذا الحدث يشكل مثالا هاما على تفاني كوسوفو في الامتثال لسيادة القانون.

ولقد تجاوزت كوسوفو هذه التحديات عندما أبدى الائتلاف الحاكم والحزب المعارض الأكبر أنهما مستعدان لوضع المصالح الوطنية من أجل الحكم المستقر فوق المصالح السياسية الضيقة. وتوصلت الحكومة والمعارضة إلى حل توفيقي أيد انتخاب السيدة عاطفة يحيى أغا رئيسة لجمهورية كوسوفو.

إن الرئيسة يحيى أغا أول امرأة تنتخب رئيسة للدولة في البلقان. وهي تثري مكتب الرئاسة بخبرة حياة مهنية مكرسة لخدمة جماهير الشعب، بعد أن عملت سنوات عديدة مع شرطة كوسوفو المدربين على يد الأمم المتحدة. إنها قائدة لا تنتمي إلى حزب وهي تمثل كوسوفو بأسرها. وإن هذا التطور يبشر بالخير لكوسوفو وبالخير للمنطقة وبالخير للعالم بأسره.

ويقود الائتلاف الحاكم البلد الآن في ظل بيئة سياسية مستقرة ويتمتع بمشاركة الأقليات الطائفية من الصرب والأتراك والبشناق والروما وطوائف أخرى، التي تشغل ٢٥ مقعدا في البرلمان المؤلف من ١٢٠ مقعدا. ولأول مرة في تاريخ كوسوفو تشمل الحكومة أيضا نائب رئيس وزراء وثلاثة وزراء من الطائفة الصربية. إن صرب كوسوفو يتمتعون بالتمثيل في جميع مستويات الحكومة والخدمة المدنية. وهذا التطور يعبر عن مركز كوسوفو بصفتها دولة ديمقراطية عاملة متعددة الطوائف تعتز بتنوعها وتستمد القوة منه.

وقد رفضت مجتمعات كوسوفو المحلية سياسات الانقسام التي تنتهجها جمهورية صربيا. وإن مشاركة تلك المجتمعات في مؤسسات كوسوفو التابعة للحكومة المركزية والحكومات المحلية على السواء تبين أن كوسوفو قد اتحدت حول الوعد بديمقراطية تمثيلية يتمتع جميع أعضائها بصوت مسموع.

ومن دواعي سرورنا أن نبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن أعداد الصرب الذين شاركوا في انتخابات كوسوفو كانت أكبر من أعداد الصرب في الانتخابات غير الشرعية التي نظمتها الحكومة الصربية في الماضي في بعض الأجزاء من كوسوفو.

ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن مؤسسات حكومة صربيا الموازية التي تواصل أنشطتها الفاسدة في بعض الأجزاء من كوسوفو مؤسسات غير قانونية، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذاته.

إن الرئيسة يحيى أغا ليست الإمرأة الكوسوفية الوحيدة التي تستأثر بالاهتمام الدولي في هذه الأيام. فقد عينت حكومة كوسوفو السيدة إديتة طاهري نائبة لرئيس الوزراء وممثلة خاصة للبلد مكلفة بقيادة وفد كوسوفو في الحوار مع حكومة صربيا. إن كوسوفو تقدر أهمية هذا الحوار مع صربيا وتشترك في المناقشات على أعلى مستوى.

وقبلنا بدعوة الاتحاد الأوروبي للانخراط في حوار مع صربيا، وهو أمر رحبت به الجمعية العامة عندما اعترفت بفتوى محكمة العدل الدولية. واسمحوا لي بأن أذكر الأعضاء بأن المحكمة أكدت شرعية إعلان كوسوفو استقلالها.

لقد دخلت كوسوفو في حوار تام مع الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وذلك الحوار يتيح فرصة سانحة لكل من كوسوفو وصربيا لتجاوز الماضي. إن تركيزنا يجب أن ينصب على مستقبل يشهد جمهورية كوسوفو وجمهورية

صربيا كلتيهما تدخلان في الاتحاد الأوروبي كدولتين مستقلتين متساويتين.

وبفضل تيسير السيد روبرت كوبر بصفته ممثلا للاتحاد الأوروبي اجتمعت نائبة رئيس الوزراء إديتة طاهري ثلاث مرات مع ممثل صربيا في الحوار، السيد بوريسلاف ستيفانوفيتش. وقد فتحنا باب مناقشة عدة مواضيع في الحوار، وثمة عدد كبير فعلا من المسائل التي لم تحسم بين الجانبين. وأود أن أبلغ المجلس بأنه تمت اليوم أول زيارة للسيد ستيفانوفيتش لبرشتينا، بجمهورية كوسوفو، وبأن ممثلي جمهورية كوسوفو سيزورون بلغراد في القريب العاجل.

أؤكد للمجلس أن كوسوفو مستعدة، مع الالتزام، لإيجاد سبل جديدة ومبتكرة لتحسين حياة جميع المواطنين ومساعدة صربيا على قبول استقلالنا. ومن شأن ذلك أن يوفر مجموعة من الحلول في مجالات مهمة لحياة المواطنين في كلا البلدين. وسوف يثبت للعالم أن شعب البلقان يريد السلام والازدهار. نحن لا نريد تعزيز الانقسامات العرقية أو فتح الجروح القديمة.

تتوقع حكومة كوسوفو شيئين من الحوار. أولاً، نريد حلولاً إبداعية تحترم نظامنا الدستوري، الذي وضعه المبعوث الخاص للأمين العام الرئيس أهتساري. ونريد أن نحل المسائل العملية، مثل الاعتراف المتبادل بالوثائق، ولوحات الترخيص، والمجال الجوي، والشهادات المدرسية والجامعية، والاتصالات الهاتفية، وغير ذلك.

نريد توسيع نطاق حرية التنقل لتشمل عب كوسوفو في جميع أنحاء البلقان. واليوم، يستطيع شعب كوسوفو أن يسافر إلى معظم البلدان المجاورة وإلى معظم بلدان العالم باستخدام جوازات السفر الكوسوفية، بما في ذلك العديد من البلدان التي لم تعترف بعد بنا كدولة مستقلة. بيد أن صربيا لا تزال ترفض الاعتراف بالوثائق الصادرة في كوسوفو، مثلما رفضت أن تقبل الوثائق التي أصدرتها في السابق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. إن هذه القيود المصطنعة وذات الدوافع السياسية المحضة على حرية التنقل في المنطقة لا تساعد على الحوار والمصالحة بين الشعبين والبلدين. وإذا كان يجوز لصربيا أن تتشكك في حق كوسوفو في الوجود كدولة، فإنه ما من شك أبداً في أن صربيا لا تملك الحق في ممارسة أي نوع من السلطة داخل حدود كوسوفو.

وهدفنا الثاني من الحوار مرتبط بالأول. لقد سئمت حكومة كوسوفو وشعبها من الصراع والدعاية. ونريد أن نتطلع إلى الأمام وأن ندخل في عملية مصالحة مع صربيا. لقد كانت هناك أمثلة كثيرة في تاريخنا المشترك في البلقان لتعاون شعوب المنطقة فيما بينها. وفي وقت يتجه فيه كلا البلدين نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، فقد حان الوقت لهما أن يتصافحا وأن ينظر كلاهما إلى الآخر بوصفه شريكاً متساوياً. نحن مستعدون للحديث عن حلول من شأنها أن تعزز سيادة القانون وتحافظ على كوسوفو بوصفها حيزاً قانونياً موحداً، وفقاً لدستور كوسوفو.

تريد حكومة كوسوفو أن تثبت بما لا يدع مجالاً للشك رغبتها في الالتقاء مع جيرانها والنقاش معهم والوصول إلى اتفاق، باعتبار ذلك شرطاً للاندماج الأوروبي. إن المصلحة الاستراتيجية لكوسوفو ولأوروبا هي في تمكين حرية تنقل الناس والبضائع في إطار التكامل الأوروبي. ولأجل ذلك الغرض، أنشأت الحكومة وزارة خاصة للتكامل الأوروبي من أجل كفالة وفائنا بمعايير الاتحاد الأوروبي. وستعمل الوزارة على تهيئة الظروف حتى يتمكن الكوسوفيون من اللحاق ببقية دول البلقان في الانضمام إلى منطقة الإعفاء من التأشيرات داخل أوروبا.

إن عيون العالم مركزة على كوسوفو وصربيا خلال هذا الحوار. وأؤكد لأعضاء المجلس هنا اليوم أن كوسوفو تريد علاقات صداقة مع جميع جيرانها. إننا نعترف بكون ذلك شرطاً مسبقاً للاستقرار والسلام في البلقان.

وأعد المجلس بألا نسمح للعناصر المتطرفة بإلهائنا عن أهدافنا. وندعو حكومة صربيا إلى الانضمام إلينا في معارضة تلك التنظيمات المتطرفة التي تستخدم لغة التعصب القومي، بالإضافة إلى العنف، ضد أعضاء مجتمع صرب كوسوفو الذين قبلوا بالتعاون مع مؤسسات كوسوفو. يشارك الصرب في جميع أنحاء كوسوفو في المؤسسات الديمقراطية في البلد. لقد كفلت مشاركتهم في الحياة السياسية قيام حكم محلي يمثل أولوياتهم ويستجيب لها.

إن الحالة أقل إيجابية في شمال كوسوفو، حيث يسود مناخٌ من الخوف. لقد طبقت حكومة كوسوفو اقتراح أهتساري، وهي في اتصال دائم مع المجتمع الدولي بشأن إقامة شراكة لتوسيع نطاق سيادة القانون والنظام القانوني الموحد للبلد.

غير أن المتطرفين الذي يرفضون الديمقراطية ويزعمون أنهم يمثلون حكومة صربيا حالوا دون تنظيم الانتخابات الوطنية. لقد استخدموا التخويف والعنف لمنع المجتمعات المحلية والسكان من الانضمام إلى مؤسسات كوسوفو. ويعارض هؤلاء المتطرفون جهود بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو لإرساء سيادة القانون في شمال كوسوفو. لقد حالوا دون إعادة فتح محكمة مقاطعة متروفيتشا، وعرقلوا محاولات القادة السياسيين في كوسوفو للتواصل مع السكان والقيام بزيارات شخصية إلى المجتمعات المحلية. و قد أدت هذه العراقيل الفعلية، التي أخّرت إنجاز هدف رئيسي من أهداف بعثة الاتحاد الأوروبي يتمثل في إقامة سيادة القانون بصورة متساوية وموحدة في جميع أنحاء كوسوفو، إلى تعالي بعض أصوات السخط في مجتمعنا المدني، وفي أجهزة الإعلام، ولدى بعض قادتنا السياسيين.

تؤيد كوسوفو تأييداً شديداً بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في أوروبا، وتعتبر حكومة كوسوفو البعثة شريكاً لها. إننا نتطلع إلى دعم البعثة حتى تثبت للمتطرفين الذين يرفضون السلام والتقدم في كوسوفو أنهم لا يستطيعون وقف تيار سيادة القانون. تمتلك البعثة الموارد والقدرات التي تكفل إحداث أثر في كوسوفو. فهي تستطيع أن تعزز سيادة القانون، وأن تحسّن مكافحة الفساد، وأن تقوم بالتحقيق في مزاعم البرلماني السويسري السابق ديك مارتي بشأن وقوع جرائم حرب أثناء الصراع. وتعترف حكومة كوسوفو بالبعثة المعنية بسيادة القانون بوصفها حَكَماً قضائياً مستقلاً يستطيع أن يحدد صحة مزاعم السيد مارتي. وندعو جميع الأطراف إلى تقديم أي معلومات وأدلة قد تكون لديها فيما يتعلق بالمزاعم التي قدمها السيد مارتي إلى المدعيين العامين لدى البعثة.

هناك بعض البنود الإضافية للإبلاغ عنها من كوسوفو. فقد اعتمدت كوسوفو ميزانيتها الجديدة، التي تضمنت زيادة في الرواتب لجميع فئات الموظفين العامِّين، ابتداء من المدرسين إلى رجال الشرطة، والأطباء، وموظفي الخدمة المدنية. وأعرب صندوق النقد الدولي عن قلقه بشأن الزيادات. وتتواصل الحكومة تواصلاً وثيقاً مع شركائنا من أجل إثبات ضرورة هذه الزيادات، علاوة على الحكمة من ورائها. لقد استطاعت كوسوفو أن تردم الفجوة في جمع الضرائب، وتحسين جمع العائدات بأكثر من ٣٠ في المائة مقارنة مع العام السابق. ووفقاً للتوقعات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، فإن اقتصاد كوسوفو هو الأسرع نمواً في منطقة البلقان وفي أوروبا. لقد انطلقنا من أساس متدنٍ للغاية، لكننا بدأنا نعوض ما فات بسرعة.

تملك كوسوفو ثالث أعلى معدل نمو في اتصالات الإنترنت اللاسلكية في أوروبا. وقد بدأت حكومة كوسوفو للتو في تنفيذ خطة جديدة من شأنها أن تزيد من دعم النمو الاقتصادي. وبينما قامت بقية دول البلقان بالفعل بخصخصة مواردها العامة، فإننا سنبدأ في تلك العملية هذا العام. ومن المتوقع أن يزداد نمو الناتج المحلي الإجمالي لدينا بنسبة أكبر بفضل القيمة الإجمالية للاستثمارات في الاتصالات، والطاقة، والزراعة، وسياحة التزحلق على الجليد، والهيكل التحتي.

من شأن ذلك أن يعطي دفعة رئيسية للاقتصاد، ويمكّن الحكومة من تسليم دفة التنمية إلى الجهات الفاعلة الخاصة وذات التوجه نحو السوق الحرة. لقد أنشأت جميع البنوك الرئيسية، وشركات التأمين والطيران الأوروبية قواعد لها في بريشتينا. وتتمتع العاصمة بأدنى معدل جرائم في أوروبا. ونحن ندرك أن بعض الناس لا يزالون يربطون كوسوفو بالحرب، واللاجئين، والأزمات، لكن البلد الجديد – كما يمكن أن يشهد على ذلك أي زائر لكوسوفو الجديدة المستقلة – يتمتع بالحيوية، والفتوة، ونمو الأعمال التجارية وانفتاحها.

وإذا كان لكوسوفو أن تتمتع بنفس الفوائد أسوة بغيرها من بلدان البلقان، فإننا نحتاج إلى أن تتوقف صربيا عن عرقلة مشاركتنا في اتفاقات وسط أوربا للتجارة الحرة. لقد اقترح كل من الاتحاد الأوروبي وكوسوفو العديد من الحلول التوفيقية بشأن مسألة الأختام الجمركية التي تستخدمها كوسوفو في نقاطها الحدودية. ونأسف جداً لاستمرار صربيا في عرقلة تنقل منتجينا عبر صربيا. وينطوي إجراء صربيا على عدم المعاملة بالمثل، إذْ أن حكومة كوسوفو تحافظ على سياسة الباب المفتوح لجميع بلدان الاتحاد الأوروبي والبلدان المحتملة الترشيح. وفي الواقع، تمثل كوسوفو شريكاً تجارياً رئيسياً لصربيا. ونأمل أن يمتنع جيراننا قريباً عن عرقلة منتجينا ومعاقبتهم.

أود أن أتطرق إلى تطور إيجابي آخر. ويسعدني الإفادة بأننا تمكنا من الانتهاء بنجاح من التعداد السكاني في جميع مناطق كوسوفو تقريبا. وقد نظم التعداد السكاني لعام ٢٠١١ بمساعدة المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والوكالات المانحة التي رصدت العملية المعقدة. وفي حزيران/يونيه، وللمرة الأولى خلال ثلاثة عقود، سيكون لدى الحكومة المركزية بيانات دقيقة عن السكان والبطالة والتعليم والسن ونوع الجنس، إلى جانب معلومات أخرى.

وقد ناشدنا صربيا لكي تحث الصرب في بلديات شمال كوسوفو على الاشتراك في تعداد السكان الذي سيجريه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ونحن نشعر بخيبة أمل شديدة لأن مسؤولي الحكومة الصربية دعوا إلى مقاطعة هذا التعداد المعترف به دوليا.

وقد أكد التعداد بالفعل ما كنا نشك فيه منذ مدة طويلة، ألا وهو، أن أكثر من ثلث أبناء كوسوفو يعيشون الآن في الخارج، مما يجعل من كوسوفو أحد أكثر الشعوب انتشارا في القارة الأوروبية. فأبناء كوسوفو يعيشون ويعملون في بلدان شتى، من نيوزيلندا إلى ألمانيا ومن النرويج إلى جنوب أفريقيا. ونحن فخورون بأن مواطنينا الذين يعيشون في الخارج يردون الآن شيئا لبلدهم، في صورة تحويلات مالية واستثمار أجنبي مباشر.

وختاما، أود أن أضيف بعض الملاحظات الشخصية بخصوص الطريق الذي ينتظرنا. فمنذ تعييني في هذا المنصب، سافرت كثيرا لتقييم المكانة الدولية لكوسوفو. ومن الواضح أن كوسوفو لم تعد موضع التركيز الرئيسي للدبلوماسية الدولية. وهذا خبر سعيد ويعني أن هناك أسبابا أقل للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وغيرها من الهيئات لتكريس هذه الموارد الكثيرة لمنطقة البلقان. فقد قلص الناتو الآن حجم قواته إلى أقل من

٠٠٠ ٥ جندي. ومن الواضح أن حاجة كوسوفو إلى الدعم العسكري ستقل وستزيد حاجتها إلى الاستثمار والتبادلات الثقافية والأكاديمية والإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وعندما أسمع السيد يرميتش يصف كوسوفو، فإنه لا يسعني إلا أن أتعجب من أسباب الصورة المشوهة التي رسمها للبلد اليوم. فهو منفصل عن الحقائق في الميدان. فقد عملنا على تلبية احتياجات طوائف الأقلية واستثمرنا خلال السنوات الثلاث الماضية أكثر من ٢٠٠ مليون يورو في تنفيذ خطة أهتيساري. واليوم، فإن كوسوفو دولة فتية ومستقرة ومفعمة بالحيوية، توفر إمكانات لجميع مواطنيها. وأنا أشكر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تيسير ذلك التحول في كوسوفو.

والآن وفي هذا المقام، فإننا نجدد تعهدنا بالتزام كوسوفو بالسلام والاستقرار في منطقة البلقان. ونرحب بشراكة الأمم المتحدة في بلوغ ذلك الهدف المشترك.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانييه، على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى قيادته القوية المستمرة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. كما أود أن أرحب بالسيد أنور خوجة، وزير خارجية كوسوفو، والسيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، في قاعة المجلس اليوم.

ثبت أن الأشهر الثلاثة الماضية كانت فترة هامة بالنسبة لكوسوفو في توطيد تقدمها باعتبارها دولة مستقلة. فقد شهدنا قدرا كبيرا من انعدام اليقين السياسي منذ أخر مناقشة لمجلس الأمن (انظر S/PV.6483)، فيما تشكلت حكومة جديدة. وارتقت مؤسسات كوسوفو إلى مستوى التحدي وأرست سابقة كحكومة مسؤولة وديمقراطية وشاملة للجميع.

وشرعت الحكومة الجديدة والرئيسة الجديدة في العمل بالفعل بشأن المسائل ذات الأهمية الأساسية لمستقبل كوسوفو، وهي تحديدا، الاندماج في الاتحاد الأوروبي والإصلاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي، بما في ذلك الحوار مع صربيا بتيسير من الاتحاد الأوروبي. ونرحب بالتركيز على تحقيق المزيد من التطورات الإيجابية لجميع الطوائف التي تعيش في كوسوفو.

والحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد ذو أهمية حيوية واضحة لمستقبل البلدين وللسلام والازدهار في المنطقة. وبتوفر الإرادة السياسية لدى الجانبين، ينتظر أن يسفر الحوار عن فوائد سياسية تهدف إلى تحسين التجارة والاتصالات على مستوى الشعبين ونوعية الحياة لمواطني كوسوفو وصربيا. كما أنه سيدعم تقدم البلدين على طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

والمملكة المتحدة ترحب بالنهج العملي الذي اتبعته كل من بلغراد وبريشتينا خلال الاجتماعات الثلاثة الأولى بين الجانبين. ومن الأهمية بمكان أن يستفيدا من ذلك الزخم وأن يواصل البلدان المشاركة في الحوار بطريقة بناءة ومرنة.

وفي ما يتعلق بالتطورات الأوسع نطاقا في كوسوفو، نرحب بالتقييم الوارد في تقرير الأمين العام (S/2011/281) ومفاده أن الحالة الأمنية في كوسوفو، بما في ذلك في الشمال، ظلت هادئة. كما نرحب بما جاء في التقرير عن اتخاذ بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، في شراكة مع حكومة كوسوفو، لإجراءات واضحة وحازمة لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد.

لا تزال هناك تحديات خطيرة. فمن الضروري أن تواصل حكومة كوسوفو معالجة مجالات الإصلاح ذات الأولوية معالجة نشطة. وعلى وجه الخصوص، أود أن أسلط الضوء على سيادة القانون، وهي مجال يجب على بريشتينا أن

تواصل العمل فيه بصورة وثيقة مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون، وكذلك العقبات القانونية والتنظيمية التي تواجه الاستثمار الأجنبي. وأنا أرحب بتأكيد وزير الخارجية خوجة اليوم على أن كوسوفو لا تزال ملتزمة بعلاقتها مع بعثة الاتحاد الأوروبي وأنها تواصل البحث عن شريك دينامي وجدير بالثقة في جهودها لإصلاح قطاع سيادة القانون.

وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تقوم بدور هام على نحو متزايد فيما تمضي قدما في التحقيقات بشأن ادعاءات عضو مجلس الشيوخ الأمريكي مارتي عن المعاملة اللاإنسانية للناس والاتجار غير القانوني بالأعضاء البشرية في كوسوفو. وبينما نلاحظ شواغل بعض أعضاء مجلس الأمن والورقة التي قدمتها جمهورية صربيا والملاحظات التي أدلى بها وزير الخارجية يرميتش اليوم، فإننا على ثقة بأن بعثة الاتحاد الأوروبي تلبي تماما المعايير التي حددها الأمين العام عندما دعا إلى إجراء تحقيق شامل ومحايد ومستقل في الادعاءات، في ظل برنامج قوي لحماية الشهود والتعاون الكامل من جانب جميع أصحاب المصلحة.

فبعثة الاتحاد الأوروبي، التي تسلمت المسؤوليات عن سيادة القانون من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو منذ عام ٢٠٠٨، لديها السلطة والولاية للتحقيق في تلك الادعاءات الخطيرة. وهي محايدة ومستقلة على السواء في تنفيذ ولايتها التنفيذية، كما يدل عليه عملها حتى الآن بشأن قضايا حساسة، مثل جرائم الحرب والأشخاص المفقودين. والبعثة لديها القدرة على إجراء تحقيق شامل، بما في ذلك القدرة على حماية الشهود. ووحدة أمن الشهود التابعة للبعثة تلبي معايير الاتحاد الأوروبي ويمكن رفع مستواها، إذا ما اقتضى الأمر، للوفاء بمتطلبات التحقيق. كما أن لها سجلا مشهودا به في مجال التعاون القانوني الدولي مع دول ثالثة، داخل المنطقة وخارجها على السواء. وأخيرا، فإن بعثة الاتحاد الأوروبي تجد تعاونا من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين، حيث تلقت تأكيدات بالدعم والتعاون الكاملين من تيرانا وبريشتينا، وعملت عن كثب بالفعل مع عضو مجلس الشيوخ مارتي.

تواصل الأمم المتحدة القيام بدور حاسم في دعم المصالحة والتعاون. وبرز ذلك في عملها من أجل دعم الأشخاص المفقودين والتراث الديني والثقافي. كما أود أن أؤكد على دعم الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، للتعداد السكاني في شمال كوسوفو. وإجراء تعداد سكاني دقيق في جميع أنحاء كوسوفو أمر هام لتوفير الخدمات العامة، حاليا ومستقبلا، لجميع الطوائف التي تعيش هناك. والمواطنون في الشمال هم الذين سيعانون أكثر من غيرهم إذا لم يُستكمل التعداد هناك. فالبيانات اللازمة لتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية لن تكون متاحة. والمملكة المتحدة تأمل أن يجري التعداد هناك في هذا الشهر، وفقا للخطة التنفيذية المنقحة.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد مرة أخرى على التزام المملكة المتحدة بالعمل مع جميع الأطراف لدعم قيام كوسوفو مستقرة ومزدهرة وديمقراطية، تقيم تعاونا حقيقيا مع جميع البلدان في منطقة غرب البلقان فيما تمضي جميعها باتجاه الاتحاد الأوروبي.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بمعالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، وأشكره على بيانه. كما أشكر الممثل الخاص لامبرتو زانييه على إحاطته الإعلامية والسيد أنور خوجة على ملاحظاته.

إن تحقيق الاستقرار في منطقة البلقان ما زال هدفا هاما. ونحن ما زلنا نعتقد أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يوفر إطارا كافيا للتوصل إلى تسوية تفاوضية يمكن أن تعالج

التوترات في المنطقة. والبرازيل تؤكد مجددا على دعمها للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تنفيذ الولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن. ووجود البعثة لا يزال ضروريا للاستقرار في كوسوفو.

ونرحب بإطلاق الحوار بين بلغراد وبريشتينا وباستعداد الجانبين لإيجاد حلول يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على الحياة اليومية للسكان. ونحن نوافق على أن الحوار يمكن أن يمهد الطريق نحو السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وهذا تقدم مهم يجب تعزيزه عن طريق تكثيف الاجتماعات ودعم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمنظمات الإقليمية. ونتوقع أن يؤدي الحوار بين بلغراد وبريشتينا إلى حل الخلافات السياسية بين الطرفين في النهاية.

ومن المشجع أن الحالة الأمنية منذ منتصف كانون الثاني/يناير تتسم بالهدوء النسبي، حسبما أورد الأمين العام، رغم التوترات السياسية الكامنة. لكن الوضع في شمال كوسوفو حساس بصفة خاصة. لا بد أن تمارس جميع الأطراف ضبط النفس وتتجنب الإجراءات التي قد تقوض الحالة في الميدان.

وكما قلنا في شباط/فبراير الماضي (انظر S/PV.6483)، يساور البرازيل القلق حيال المزاعم بالمعاملة اللاإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو. لا يمكن التغاضي عن خطورة هذه المزاعم. لا بد من إجراء تحقيق شامل ومستقل وموثوق. وفي هذا الصدد، سيكون من المثير للاهتمام استكشاف الخيارات الممكنة التي تأخذ في الاعتبار ضرورة إشراك مختلف الولايات القضائية وأهمية كفالة الاتساق مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وينبغي أن يبقي المجلس التطورات السياسية في كوسوفو قيد الاستعراض الدقيق ويشجع البداية المبشرة للحوار بين بريشتينا وبلغراد. ونحن واثقون من أنه سيتسنى التوصل إلى حل عادل ومشروع للقضايا السياسية المعلقة في المنطقة برعاية مجلس الأمن وفقا لسلطته ومسؤوليته الأساسية في المسائل المرتبطة بالسلم والأمن الدوليين.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد زانيير، الممثل الخاص للأمين العام المعني بكوسوفو، على عرض تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2011/281). ونرحب بمشاركة السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، في جلسة مجلس الأمن اليوم، ونشاطره آراءه.

لقد استمعنا بإنصات إلى بيان السيد خوجة لكننا يجب أن نوجه تعليقا إلى الأمانة العامة. حيث إن السيد خوجة كان يتكلم بصفته الشخصية، فما كان ينبغي توزيع كلمته كما حدث. نحن على اقتناع تام بأن هذا الخطأ من جانب الأمانة العامة لن يتكرر.

يظل موقف روسيا من عدم الاعتراف بإعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد بدون تغيير. نحن ندعم السلامة الإقليمية لجمهورية صربيا وسيادتها. ونرى أيضا أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال ساريا سريانا تاما وملزما للجميع باعتباره الأساس القانوني الدولي لتسوية مسألة كوسوفو وكذلك لكفالة الأمن في الإقليم. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يواصل مجلس الأمن الاضطلاع بدور رائد في معالجة مسألة كوسوفو.

نرحب باستئناف الحوار بين بلغراد وبريشتينا. نحن مقتنعون بأنه لن يمكن التوصل إلى حل قابل للتطبيق لمسألة كوسوفو إلا من خلال المفاوضات. ونعتقد أنه من الضروري أن يكون هناك حضور رسمي من جانب ممثلي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الاجتماعات التي تعقد في إطار الحوار بين بلغراد وبريشتينا، نظرا لضرورة حصول

مجلس الأمن على معلومات وافية بشأن التقدم المحرز وجوهر المحادثات ولأغراض التقرير الفصلي للأمين العام. وتنبع هذه الحاجة أيضا من جدول أعمال الاجتماعات ذاتها. كما نعلم، فإن المشاركين في المحادثات يناقشون مسائل تتعلق بشكل مباشر بالبعثة، مثل رئاسة بريشتينا هذا العام لاتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن البعثة هي الطرف الموقع على الاتفاق باسم كوسوفو.

ونعتقد أن الاتحاد الأوروبي الذي يقوم بدور الوساطة في المحادثات، يجب أن يوفر مكانا لائقا للأمم المتحدة في المحادثات، خاصة بالنظر إلى إمكانية قيام المنظمة بتقديم المساعدة. وينبغي أن تواصل البعثة تقديم أقصى قدر من المساعدة من أجل تسوية مسألة كوسوفو، وكذلك الاضطلاع بواجباتها لكفالة التمثيل الخارجي لكوسوفو في المنظمات والآليات الإقليمية والدولية.

نعتبر أن الإجراءات أحادية الجانب التي تتخذها بريشتينا والوجود الدولي في شمال كوسوفو الرامي إلى تغيير الواقع على الأرض أمر غير مقبول. وفي هذا السياق، نلفت الانتباه إلى الحالة المحتملة التفجر في الجزء الشمالي من الإقليم. هناك محاولات لألبنة وحدات شرطة كوسوفو المحلية وتمديد نطاق أنشطة ضباط جمارك كوسوفو إلى الشمال. وهناك أيضا إعادة توطين دون ضابط للسكان الألبان هناك، لم يتم الاتفاق عليها مع كل الأطراف المهتمة. سيفضي كل هذا لا محالة إلى تصاعد في التوتر.

ومن الأمور المثيرة للقلق العملية التي نفذتها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في زوبن بوتوك في ١٥ شباط/فبراير، بدعم من قوة كوسوفو والشرطة الكوسوفية الألبانية، لاحتجاز – كما صرحوا – عناصر إجرامية محلية. في الواقع، كان الغرض من العملية احتجاز مستوردين للمنتجات النفطية من صربيا رفضوا دفع ضرائب إلى خزانة حكومة كوسوفو. إن هذه العملية، في نظر السكان المحليين، تشكل عملا من أعمال الترهيب. ونعتقد أنه في هذه الحالة فإن الوجود الدولي الذي أشرت إليه كان أداة من أدوات السلطات الكوسوفية الألبانية، تطبق القواعد والوسائل التي وضعتها السلطات في بريشتينا في شمال الإقليم. وندعو بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو إلى التزام الحياد الذي تنص عليه ولايتيهما.

ونشاطر السلطات الصربية والكنيسة الاورثوذكسية الصربية قلقهما إزاء الحالة التي نشأت في ما يتعلق بنقل قوات حلف شمال الأطلسي المسؤولية عن حماية أهم المواقع التراثية الثقافية والدينية الصربية إلى شرطة كوسوفو. ونعتقد أن هذه الإجراءات قد تتسبب في مزيد من التوتر في كوسوفو في مجال الأمن، خاصة نظرا لأن حالات السرقة والتخريب التي استهدفت المواقع الصربية المقدسة جرى توثيقها مرة أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وما برحت الحالة في ما يتعلق بعودة الأشخاص المشردين داخليا إلى كوسوفو – بمن فيهم السكان الصرب – غير مرضية. هناك أسباب كثيرة لهذه الحالة، ليس أقلها انعدام ثقة العائدين حيال أمنهم.

في ١٩ نيسان/أبريل، بعث وزير خارجية صربيا رسالة إلى الأمين العام تبين النهج التي يتبعها الجانب الصربي حيال مسألة إجراء تحقيق في ما يتعلق بتقرير ديك مارتي المعروف جيدا عن الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو. ونؤيد الاقتراح الوارد فيها بإنشاء آلية تحقيق دولية مسؤولة أمام الأمم المتحدة، بقرار من مجلس الأمن. وينبغي منحها الموارد الكافية لضمان فعالية برنامج يعول عليه لحماية الشهود. ولدى اضطلاعها بعملها، ينبغي أن تعمل الآلية عن كثب مع الدول المهتمة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في

كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ويجب إبلاغ مجلس الأمن بالتقدم الذي تحققه والنتائج من خلال الأمين العام. نحن مقتنعون بأن إجراء تحقيق تفصيلي غير مسيس ومستقل سيكون لصالح كشف الحقيقة والمصالحة في الإقليم.

ونعتقد أن الحجج التي ساقها اليوم السيد يرميتش مقنعة. نحن لا نفهم تطلعات بعض الزملاء في مجلس الأمن إلى قصر التحقيق على بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي لم تفعل شيئا كهذا مطلقا. لقد نظر المجتمع الدولي، أكثر من مرة، في هذه الجرائم الخطيرة، التي أغفلناها ذات مرة، ولا نستطيع عمل ذلك مرة ثانية. نحن مقتنعون بأننا سننظر مرة أخرى في هذه المسألة في مجلس الأمن في المستقبل القريب.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بدوري، أن أشارك زملائي الترحيب في مجلس الأمن بالسيد يرميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد خوجة، وزير خارجية كوسوفو الجديد، والممثل الخاص زانيير. أود أن أشكر السيد زانييه على إحاطته الإعلامية الشاملة. نقدر إسهامات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ونشيد بتفاني وعمل موظفيه.

شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أحداثا سياسية مهمة. مرت كوسوفو بفترة سياسية عصيبة بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية حكما بشأن إجراءات انتخابات الرئيس. وتلاحظ ألمانيا مع الارتياح أن هذه الصعوبات جرى التغلب عليها بنجاح عبر الوسائل الديمقراطية القائمة على الحوار بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة. وهناك فرصة الآن لتحويل الاهتمام إلى التحديات المهمة التي تواجه كوسوفو. اسمحوا لي بأن أعلق على ثلاثة جوانب تضمنها تقرير الممثل الخاص.

أولا، ترحب ألمانيا ببدء الحوار بين بريشتينا وبلغراد، بهدف تعزيز التعاون وتحقيق تقدم على مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتحسين حياة الناس في المنطقة عبر الترتيبات العملية. استضاف الاتحاد الأوروبي، بوصفه ميسر الحوار، أول ثلاثة اجتماعات في بروكسل، حيث أجريت في مناخ إيجابي وبناء. لقد بينت أن هناك إمكانية للتوصل إلى اتفاق بين بريشتينا وبلغراد بشأن الترتيبات التي تمس الحاجة إليها في عدد من المجالات، من بينها السجل المدني والبيانات المساحية والاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء. ولا بد أن تتحقق هذه الإمكانية بالكامل لصالح شعوب المنطقة. وندعو الطرفين إلى مواصلة الحوار بحسن نية والتوصل إلى نتائج ملموسة في أسرع وقت ممكن.

ثانياً، فيما يتعلق بالحالة الأمنية في كوسوفو، يسر ألمانيا أن تحيط علماً بأن الأوضاع الأمنية عموماً ظلت هادئة نسبياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وينطبق ذلك أيضاً على الحالة في شمال كوسوفو، حيث لم يبلغ إلا عن حادث واحد خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. وهذا أمر مشجع. ومع ذلك، ما زالت التحديات قائمة، ونشاطر الأمين العام تقييمه بأن إيجاد حلول للمسائل العملية عن طريق الحوار بين بريشتينا وبلغراد سيساعد على تخفيف حدة التوترات الكامنة في الجزء الشمالي من كوسوفو. ونكرر دعوة الأمين العام للمجتمعات المحلية في الشمال إلى تجنب القيام بأي عمل أحادي من شأنه أن يقوض الحالة على أرض الواقع ويزيد من حدة التوتر.

والنقطة الثالثة تتعلق بتقرير السيد ديك مارتي، مقرر الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بشأن مزاعم المعاملة غير الإنسانية للناس والاتجار بالأعضاء البشرية على خلاف القانون في كوسوفو. وأود التأكيد على أن ألمانيا تأخذ هذا التقرير على محمل الجد تماماً. ولا بد من إجراء تحقيق شامل في المزاعم الواردة في التقرير بشأن جرائم بشعة ارتكبت ضد السكان الصرب أثناء وبعد الصراع المسلح في كوسوفو.

وكما قلنا من قبل، نرى أنه ما من شك في أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لديها القدرة والاختصاص والولاية لإجراء تلك التحقيقات. ولدى البعثة وحدة عاملة ومستقلة تؤمّن سلامة الشهود، ويمكن رفع مستوى دعمها إذا اقتضى الأمر. وبعثة الاتحاد الأوروبي تحظى بكامل دعم ألمانيا وثقتها. وكما ورد في المرفق الأول للتقرير الفصلي للأمين العام (S/2011/281)، فقد فتحت بعثة الاتحاد الأوروبي تحقيقاً أولياً واجتمع أعضاء النيابة العامة التابعين للبعثة مع السيد مارتي لمناقشة النتائج التي خلص إليها. وحكومة كوسوفو مستعدة للتعاون الكامل. وأقامت البعثة تعاوناً طيباً مع السلطات في بلغراد وتيرانا. واجتمع أعضاء النيابة العامة التابعين للبعثة مرتين مع النائب العام في ألبانيا بهذا الشأن.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن ألمانيا ستواصل دعم المستقبل الأوروبي المشترك والمتقاسم لصربيا وكوسوفو.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود الترحيب بوزير الخارجية جيريميتش مرة أخرى في مجلس الأمن. كما أود الترحيب بوزير الخارجية خوجه في المجلس اليوم وتهنئته بتولي مهام منصبه الجديد. وكذلك، أود أن أشكر الممثل الخاص زانييه على إحاطته الإعلامية والعمل الذي يقوم به نيابة عن المجتمع الدولي.

واسمحوا لي أن أستهل بياني بتهنئة شعب كوسوفو على انتخاب الرئيسة عاطفة يهياغا، أول سيدة تتولى رئاسة كوسوفو وأول رئيسة دولة في منطقة البلقان. إن انتخابها مناسبة تاريخية تثلج الصدر.

سأركز على ثلاث نقاط رئيسية اليوم. أولاً، أن كوسوفو أظهرت مرة أخرى منعة مؤسساتها الديمقراطية المتعددة الأعراق الفتية، حتى في مواجهة التحديات السياسية. والحكومة الجديدة في كوسوفو قد شكلت بعد فترة وجيزة من آخر اجتماع لنا في مجلس الأمن بهذا الشأن (انظر S/PV.6483). وهي تتمتع بأقوى تمثيل متعدد الأعراق عرفته على أرفع المستويات. ونأمل أن الحكومة الجديدة ستعيد تركيز طاقات كوسوفو على الإصلاحات السياسية والاقتصادية لتحسين حياة المواطنين ومواصلة إدماج كوسوفو في المجتمع الدولي. ونرحب أيضاً بالاتفاق بين الائتلاف الحاكم وأحزاب المعارضة الرئيسية الذي أعقب صدور حكم المحكمة الدستورية في ٣٠ آذار/مارس، ما أدى إلى انتقال سلمي للسلطة من الرئيس باكولي إلى الرئيسة يهياغا. ونتطلع للعمل معها ومع الحكومة الجديدة لاستكمال الإصلاح الانتخابي الهام الذي كان ركناً أساسياً في ذلك الاتفاق.

ثانياً، مؤسسات كوسوفو تستحق الدعم القوي من المجلس وجميع الأطراف الحاضرة هنا اليوم فيما تعمل على بسط سيادة القانون في جميع أنحاء كوسوفو، بما فيها الشمال. وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو تضطلع بدور هام في مساعدة مؤسسات كوسوفو على تطوير قوات شرطة وهيئة قضائية ذات معايير مهنية، بما يتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي. وقوة كوسوفو التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلنطي وبعثة الاتحاد الأوروبي تواصلان العمل مع شرطة الحدود في كوسوفو من أجل إعداد كوسوفو للسيطرة الكاملة على حدودها الجنوبية، وقد تولت شرطة الحدود في كوسوفو المسؤولية عن ضبط الحدود مع مقدونيا. واعترافاً بالمعايير المهنية لشرطة كوسوفو، واصلت قوة كوسوفو نقل المسؤولية عن حماية المواقع التابعة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية إليها بدون أن يقع حادث واحد.

وقد ظلت الحالة الأمنية في كوسوفو هادئة نسبياً على وجه العموم. وتشجعنا التقارير عن تزايد انخراط مجتمعات الأقليات مع مؤسسات كوسوفو، بما فيها صرب كوسوفو. ولكن ما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء أعمال ما يسمى بالهياكل الموازية في شمال كوسوفو، التابعة لحكومة

صربيا. فهذه الهياكل الموازية تعوق التقدم وتجمد الأحوال غير المقبولة في الشمال.

وعلى المجتمع الدولي، إلى جانب حكومة كوسوفو، التأكد من أن كوسوفو لديها نظام شرطي وقضائي على نطاق البلد بحيث يخدم ويحمي كل المجتمعات ويدافع عن حقوق أعضائها في حياة آمنة ومأمونة ومنتجة. وما زلنا نشهد تهديدات بالعنف وأعمال تخويف موجهة ضد المواطنين العاديين ومؤسسات حكومة كوسوفو والمؤسسات الدولية. كما شهدنا عرقلة تعداد السكان في شمال كوسوفو ومحاولات متكررة لعرقلة مشاريع المساعدة الدولية. كل هذه الأعمال يدفع ثمنها السكان في الشمال، وينبغي عدم التغاضي عنها.

ثالثاً، نرحب بقرار بعثة الاتحاد الأوروبي بالتحقيق في الادعاءات الخطيرة الواردة في تقرير الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وبعثة الاتحاد الأوروبي لديها الاختصاص والولاية لإجراء التحقيق ومقاضاة مرتكبي تلك الأنماط المزعومة من النشاط الإجرامي الواردة في التقرير. ونرحب بتعهد كوسوفو وألبانيا بالتعاون الكامل مع البعثة في تحقيقاتها.

والولايات المتحدة، التي تشارك في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، تدعم أنشطة البعثة. ونحن نقيّم أفضل السبل التي يمكننا دعم التحقيق من خلالها. وقد بدأت البعثة بالفعل تحقيقات متابعة لتلك التي أجرتها في وقت سابق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكما قال آخرون، لا شيء من المزاعم التي تضمنها التقرير يحول دون قيام بعثة الاتحاد الأوروبي بهذه المهمة. فقانون كوسوفو والعمل المشترك للاتحاد الأوروبي من خلال البعثة يسمح للبعثة صراحة بالتحقيق والمقاضاة عن الجرائم الخطيرة، وأن تفعل ذلك بشكل مستقل.

يجادل البعض بأن كل التحقيقات في جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة جرت تحت إشراف مجلس الأمن. هذا غير صحيح. فكثير من القضايا جرى التعامل معها، ولا يزال، في محاكم محلية في المنطقة، في البوسنة وكرواتيا وصربيا.

في الختام، آمل أن يشجعنا جميعاً المستقبل الواعد الكبير الذي تبشر به هذه الدولة الفتية في أولى سنوات استقلالها الثلاث. وقد أذهلتنا خصوصاً ديناميكية الشباب الذي سيشكل جانباً كبيراً من مستقبل كوسوفو – فالشباب والشابات من جميع الأطياف يعملون من أجل تعميق المجتمع المدني وبناء المؤسسات الديمقراطية وتوسيع الفرص الاقتصادية وتعزيز سيادة القانون.

وما فتئت الولايات المتحدة تلتزم بكوسوفو مستقرة ومزدهرة ومتعددة الأعراق وديمقراطية تنعم بالسلام مع جيرانها. ونواصل تقديم كامل الدعم للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا. ونأمل أن يفضي إلى حلول عملية للتحديات المستمرة للحياة اليومية التي يواجهها شعب كوسوفو.

لقد اعترفت بكوسوفو ٧٥ دولة حتى الآن. وندعو كل البلدان المتبقية إلى الإسهام في الاستقرار في المنطقة بالترحيب بكوسوفو في المجتمع الدولي من خلال الاعتراف الرسمي.

السيد أميوفوري (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تقديم الشكر للسيد فوك جيريميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد أنور خوجه على بيانيهما. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لامبرتو زانييه على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات بشأن الحالة في كوسوفو.

ونيجيريا ترحب بتقرير الأمين العام (S/2011/281) وملاحظته أن الوضع العام في كوسوفو ظل مستقراً نسبياً

خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونقدر جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لرعاية علاقات ودية بين كل الأطراف الفاعلة في البلد وفي المنطقة. ولا يزال هذا حيويا لكفالة إحلال السلام الدائم والازدهار والاستقرار في كوسوفو لذلك فإن بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو جديرة بالدعم المستمر من المجلس والمجتمع الدولي.

وفي الختام، أود بالنيابة عن جميع موظفي البعثة أن أشكر المجلس على مواصلة دعمه ونؤكد له التزامنا الكامل بتنفيذ الولاية التي أناطها بنا.

وترحب نيجيريا بالمحادثات الجارية التي ييسرها الاتحاد الأوروبي والرامية إلى تحقيق التنمية الإقليمية وتعزيز التعاون فيما بين الأطراف الفاعلة المحلية والتقدم نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وثمة ضرورة لأن تظل الأطراف منخرطة في العملية وأن تتحلى بالمرونة، وبالروح التوفيقية والبناءة اللازمة لإحراز النتائج. ونشيد بالاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو على مساهماتهما ونحضهما على مواصلة تيسيرهما لدعم المحادثات.

وبينما يشير تقرير الأمين العام إلى أن الحالة في شمال كوسوفو هادئة، توحي التوترات الكامنة بأن الحالة لا تزال هشة. إن المشاورات العريضة القاعدة التي تهدف إلى تعزيز التغير الاجتماعي والمصالحة فيما بين الطوائف لازمة بوصفها مسألة تتعلق بالسياسة.

بوسع المجلس وينبغي له أن يفعل المزيد للمساعدة في بناء الثقة فيما بين الطوائف وتوطيد أركان السلم والاستقرار في البلد وفي المنطقة. ومن هذا المنطلق، نهيب بالبعثة أن تواصل القيام بدورها المحوري في تيسير الاتصالات بين المجموعات الإثنية وتعزيز العلاقات الودية مع الأطراف الفاعلة الدولية. ونأمل من المحادثات التي ييسرها الاتحاد الأوروبي أن توفر فرصة لتناول المزيد من المسائل المعلقة.

إن تدني عدد العائدين والعودة القسرية والقيود المالية والاجتماعية – الاقتصادية التي تعرقل إعادة إدماج العائدين تستحق العمل الجاد والمتضافر. ونكرر أهمية التشجيع على العودة الطوعية وجدوى أحوال العودة، من قبيل الحصول على الخدمات العامة والإسكان وحقوق الملكية والأنشطة الاجتماعية – الاقتصادية. ويتعين على سلطات إنفاذ القانون أن تعمل أيضا على مضاعفة جهودها لمنع مضايقة العائدين وعدم الاعتداء عليهم. وينبغي لهذه التدابير أن تمضي طويلا نحو تعزيز العودة الآمنة والمصالحة وإحلال الاستقرار والتنمية في كوسوفو في الأجل الطويل.

أما فيما يتعلق بمسألة التحقيقات الخاصة بالمعاملة القاسية للناس والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو، فلا نزال مقتنعين بضرورة مثول المسؤولين عنها أمام العدالة. لذلك يقتضي الأمر إجراء تحقيق دولي كامل. غير أن القيام بهذا المجهود ينبغي أن يأخذ في الحسبان سائر المسائل المتعلقة بالولاية القضائية. ومن الجوهري للسلطات الوطنية ذات الصلة وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أن تقدم الدعم الفني والتنظيمي واللوجستي اللازم لعملية التحقيق.

إن نيجيريا تقدر الجهود الدؤوبة التي يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام وفريقه للنهوض بالسلم والأمن في كوسوفو وفي المنطقة. ونود أيضا في هذا الصدد أن نعرب عن ارتياحنا للتعاون القائم بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الهادفة إلى تحسين حياة جميع أبناء كوسوفو.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يشكر وزير خارجية كوسوفو فوك

يرميتش على بيانه الهام. ونرحب بوجود السيد أنور هوكسحاج في هذه الجلسة، ونشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد زانييه، على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2011/281).

ويشير التقرير التطور إلى الإيجابي الذي طرأ على الحالة السياسية والأمنية منذ الانتخابات. ومن سوء الطالع أن هذا يتعارض مع الادعاءات بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

إن غابون إذ تكرر التزامها باحترام السيادة ووحدة الأراضي، ما انفكت مقتنعة بأن إيجاد حل دائم وسلمي للحالة في كوسوفو سيقتضي الحوار والتشاور فيما جميع أصحاب المصالح، كما شددنا على ذلك خلال المناقشات السابقة. لذلك نعتقد اعتقاد راسخا بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يمثل الأساس السياسي والقانوني لأي حل تفاوضي للحالة.

ونرحب بالتطورات في الحالة السياسية، بما في ذلك الحوار المباشر بين الأطراف الذي جرى بتاريخ ٨ آذار/مارس في بروكسل برعاية الاتحاد الأوروبي. وهذا يبشر خيرا بالنسبة لمواصلة المحادثات، بالنظر إلى أهمية المسائل التي أثيرت في تلك المناسبة، وبالتحديد الأحوال المعيشية للسكان المقيمين في كوسوفو والمواضيع الفنية المتعلقة بالسلم والاستقرار في المنطقة. ويحض بلدي الأطراف على مواصلة العمل في ذلك الاتجاه والإبقاء على التصميم السياسي اللازم للمضي قدما بالمفاوضات. كذلك نرحب بالتحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية في شمال كوسوفو على الرغم من استمرار التوترات على بعض الجبهات.

وكما يدرك المجلس، فإن عملية المصالحة في كوسوفو كثيرا ما تكون عاجزة عن حل هذه المسائل الرئيسية الثلاث، ألا وهي الأشخاص المفقودون، وعودة اللاجئين، والتراث الثقافي والديني. وبما أن هذه المسائل على جانب عظيم من الأهمية، فإن وفدي يحض الأطراف على مواصلة الاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة المؤقتة للإدارة في كوسوفو في التيسير لها وتناولها بغية التوصل إلى حل دائم ويرتكز على توافق الآراء.

إن فرصة إمكانية تهيئة مناخ تسوده الثقة بين الأطراف يمكن أن تفوقها الادعاءات بالمعاملة القاسية للناس والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو. ونحض المجلس على ألا يدخر أي جهد لتقرير الحقائق وتحديد الأشخاص المسؤولين عنها. إذ أن جرائم بهذه الجسامة لا يمكن الاستمرار في تجاهلها أو إفلاتها من العقاب.

ومن هنا، نهيب بالمجلس تعزيز إنشاء آلية مناسبة للشروع في تحقيق مستفيض ونزيه ومستقل بمشاركة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وأخيرا، نؤكد من جديد تأييدنا للسيد زانييه وموظفي البعثة ولجميع الشركاء الآخرين في الميدان على العمل الهام الذي يقومون به حاليا في سياق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد يانغ تاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد زانييه على إحاطته الإعلامية. ونرحب بوجود وزير خارجية صربيا السيد يرميتش، وقد أصغينا أيضا باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السيد أنور هوكسحاج.

ولئن كانت الحالة العامة في كوسوفو تتسم بالهدوء حاليا، فإنها لا تزال معقدة وهشة. ونشعر بقلق بصورة خاصة إزاء التوترات بين الطوائف في كوسوفو. وتأمل الصين في أن تبذل الأطراف المعنية جهودا مشتركة للحفاظ على الاستقرار وتحاشي أي أعمال يمكن أن تتسبب في تصاعد التوترات.

إن الصين تحترم سيادة صربيا ووحدة أراضيها. وما برحنا نعتقد بأن الحالة في كوسوفو لها تداعياتها على السلم والأمن والاستقرار، ليس في منطقة البلقان فحسب، بل أيضا في أوروبا بأسرها. والأمر يعود للأطراف أنفسها لإيجاد حلول مقبولة لدى الجانبين في إطار قرارات الأمم المتحدة ومن خلال المفاوضات.

منذ آذار/مارس ٢٠١١ تدور حوارات بين بلغراد وبريشتينا. ونرحب بهذا التطور ونأمل أن يعمل الطرفان على الإبقاء على الانخراط البناء الرامي إلى التوصل إلى توافق الآراء بشأن طائفة واسعة من المسائل. وتقدر الصين الدور الإيجابي الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة المؤقتة للإدارة في كوسوفو في تيسير الحوار بين الأطراف.

ولا يزال قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) صالحا ويمثل أساسا قانونيا هاما لأي حل للحالة في كوسوفو. وتشجع الصين البعثة على مواصلة عملها وفقا للولاية التي أناطها بها مجلس الأمن، والقيام بدور أكبر في حسم الحالة في كوسوفو.

إن الصين تشعر الصين بالقلق إزاء مسألة الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية، كما ذُكر في تقرير الأمين العام (S/2011/281). ولا يمكن التغاضي عن أي انتهاك للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وتتشاطر الصين الشواغل المشروعة لصربيا وتدعم التحقيق في هذه المسألة من جانب الأمم المتحدة.

الآنسة زيادة (لبنان): أود أن أشكر السيد زانييه على إحاطته الإعلامية. وأرحب بوزير خارجية صربيا السيد فوك يريميتش، وأشكره على بيانه، كما أشكر السيد أنور هوشاي على بيانه. واسمحوا لي أن أبدي الملاحظات التالية:

نعبّر عن دعمنا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ونرحب بمساعيها لتعزيز الأمن والاستقرار وتيسير الحوار والمصالحة وتسهيل مشاركة كوسوفو في المحافل الدولية والإقليمية، وندعو جميع الأطراف إلى تقديم الدعم اللازم للقوة لتمكينها من تنفيذ ولايتها.

كما نرحب باستمرار التنسيق بين بعثتي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لسيادة القانون، في إطار موقف الحياد المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونعرب عن ارتياحنا لبقاء الحالة الأمنية هادئة نسبيا في كوسوفو. رغم ذلك فقد أدت بعض الأحداث في الشمال إلى إشاعة أجواء من التوتر. لذا يبقى من المهم الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والإبقاء على التواصل بين مختلف المجموعات. كما نرى أن بعثة الأمم المتحدة يجب أن تستمر في تأدية دور إيجابي لتيسير التواصل والتنسيق بين هذه المجموعات.

من جهة أخرى، نرحب ببدء الحوار بين بلغراد وبرشيتنا، وننوه بمساعي الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. إن تناول هذا الحوار لعدد كبير من المواضيع العملية أمر مشجع برأينا، كونه يؤدي إلى بناء الثقة بين الجانبين ويمهد لإجراءات يكون لها انعكاسات إيجابية على الحياة اليومية للسكان. ونعبّر في هذا الإطار عن ارتياحنا للدور الإيجابي الذي يؤديه الممثل الخاص للأمين العام في دعم هذا الحوار. كما نأمل أن تكون لهذا الأخير انعكاسات إيجابية على المصالحة بين مختلف المجموعات في كوسوفو.

ونشير إلى أهمية مكافحة الجريمة المنظمة، ونعتبر أن هناك حاجة لإجراء تحقيق محايد ومستقل في ادعاءات المعاملة غير الإنسانية والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو خلال عام ١٩٩٩. ويجب أن يتم ذلك بعيدا عن التسييس وعلى أساس مبدأ عدم الإفلات من العقاب،

بما يؤدي إلى إحقاق العدالة لعائلات الضحايا، وفرض المحاسبة كركيزة أساسية في بناء سلام مستدام.

السيد منجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن انضم إلى زملائي في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، السيد لامبرتو زانييه، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن الحالة في كوسوفو وأنشطة بعثة الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر معالي السيد فوك يريميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، على بيانه الذي يحدد رأي بلده بشأن الحالة في كوسوفو. كما استمعنا بعناية إلى بيان السيد أنور هوشاي.

إن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للربع الذي ينتهي في ١٥ نيسان/أبريل (S/2011/281) يصف بالتفصيل الوضع على الأرض في كوسوفو. ونلاحظ بارتياح أن بعثة الأمم المتحدة تواصل سعيها لتوفير الإدارة الانتقالية لكوسوفو، حسبما يقضي به القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بالتعاون والدعم النشطين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو.

ونرحب ببدء عملية الحوار بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٨/٦٤ المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ونحن نعلم جميعا أن من البدايات الصغيرة تأتي أشياء عظيمة. وتعتقد الهند دائما أن مسألة كوسوفو ينبغي أن تحل سلميا من خلال التشاور والحوار بين الأطراف المعنية. ويسعدنا أن كلا الجانبين اتفقا على بدء مناقشة المواضيع التي تؤثر أكثر ما تؤثر على الحياة اليومية للسكان المتضررين. ويحدونا الأمل أن يواصل الجانبان إجراء حوار جاد حتى يجري حل القضايا الملحة، وأن يبدأ في نهاية المطاف مناقشة القضايا السياسية الأكثر تعقيدا. ونحث جميع الأطراف على عدم اتخاذ أي إجراء من جانب واحد يمكنه أن يقوض عملية المصالحة. ونقدّر مساهمة بعثة الأمم المتحدة لتيسير عملية الحوار هذا، ونرى أن مواصلة مشاركتها ستكون مفيدة.

كما لاحظنا بارتياح أن بعثة الأمم المتحدة قد يسرت التعاون بين بلغراد وبريشتينا بشأن قضية المفقودين من خلال فريق العمل المعني بالأشخاص المفقودين، برئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفي حين أن الوضع الأمني في كوسوفو عامة، وفي الجزء الشمالي خاصة، ظل هادئا نسبيا، فإن استمرار التوتر الكامن يبعث على القلق. فلا يزال يبلّغ عن العديد من الحوادث غير المرغوب فيها المتمثلة في الاعتداء الإجرامي، والسطو المسلح، والقتل، وإطلاق النار، وإلحاق الضرر بالأماكن الدينية وما إلى ذلك. ونناشد السلطات المحلية، لا سيما شرطة كوسوفو، أن تكون أكثر يقظة وحذراً.

واستمرار العودة الطوعية للاجئين التي سجلها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يدعو إلى التشجيع. ونشعر بالقلق إزاء تقارير عن معارضة ذلك من جانب بعض الطوائف المستقبِلة. وتجدر الإشارة إلى أن تعداد السكان والمساكن حصل خلال الفترة التي يغطيها التقرير، باستثناء شمال كوسوفو، حيث سيتم في وقت لاحق. ويؤمل أن يبيّن التعداد على نحو ملائم محنة المشردين، وألاّ يضفي الشرعية على أي تطهير عرقي.

وقد لاحظنا أيضا وجهة نظر الأمين العام بأن سلطات كوسوفو ما زالت متشككة أساساً في تيسير البعثة لمشاركتها في المبادرات الدولية والإقليمية. ونأمل ألاّ تسعى إلى تقويض دور البعثة وفقاً لتفويض مجلس الأمن، وأن تتعاون بدلا من ذلك تعاوناً كاملاً مع بعثة الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ونحن نتفق مع وجهة نظر الأمين العام بأن هناك حاجة إلى إجراء تحقيق شامل ومحايد ومستقل في الادعاءات الواردة في التقرير الذي أعده المقرر الخاص لمجلس أوروبا، ديك مارتي. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة الموافقة على إنشاء آلية لمتابعة إجراء التحقيق، وينبغي أن تدعمها بالكامل الكيانات الوطنية والدولية المتواجدة في كوسوفو.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر موقف الهند الثابت ومفاده أنه ينبغي حل جميع المسائل المتعلقة بكوسوفو سلميا من خلال التشاور والحوار بين الأطراف المعنية. ولا يمكن أن تتحقق تطلعات جميع الناس على أساس دائم، ويتم إحلال السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة إلاّ وفقاً لذلك. ونشيد بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في دعم أهداف الأمم المتحدة.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود، على غرار الآخرين، أن أشكر الممثل الخاص لامبرتو زانييه على إحاطته الإعلامية الشاملة لهذا المجلس، ووزير خارجية صربيا، السيد فوك يريميتش، والسيد أنور هوشاي على ملاحظاتهم.

إن تقرير الأمين العام (S/2011/281) يوفر تحليلا واقعيا وشاملا عن الحالة السائدة في كوسوفو، وعن التقدم المحرز خلال الفترة قيد الاستعراض، وعن التحديات الكبيرة التي ما زالت تنتظرنا من حيث كفالة الأمن، والاستقرار، والتنمية الاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان. ويؤكد ذلك بوضوح ضرورة استمرار التزام المجتمع الدولي بدعم شعب كوسوفو وسلطاتها في جهودهما للتغلب على تلك التحديات وبناء دولة ديمقراطية عصرية.

وفي هذا السياق، تعرب البرتغال مجدداً عن تقديرها ودعمها للعمل المنجز، ونود أن نشكر بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على ما تحقق من إنجازات. ونود أيضاً أن نسلط الضوء على الانخراط النشط لبعثة الأمم المتحدة مع المجتمعات المحلية والسلطات في كوسوفو ومع حكومتي صربيا وألبانيا من أجل تنفيذ ولايتها. فهذا الالتزام والتعاون أساسيان للمضي بأهدافنا المشتركة في كوسوفو قدماً، وهما عنصر بالغ الأهمية أيضاً في ضمان السلام والاستقرار في المنطقة برمتها وتعزيز التعاون في البلقان.

ومنذ اجتماعنا الأخير بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (انظر S/PV.6483)، جرى تعيين رئيس جديد وتنصيب حكومة جديدة في كوسوفو. ويشجعنا أن الأزمة حول الانتخابات الرئاسية وتعيين السيدة يهياغا قد جرى في الإطار المؤسسي المعتمد وبدون مشاكل. وثمة تطور هام آخر تمثل في بدء اجتماعات الحوار بين بريشتينا وبلغراد الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وهناك عدد من المسائل المهمة جرى تحديدها ومناقشتها، ومنها، على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالسجل المدني ومعلومات السجل العقاري، إلى جانب التعاون الاقتصادي الإقليمي ونقل البضائع وحرية تنقل السكان، باعتبارها مسائل ذات أهمية خاصة. ومن المهم أن يستمر هذا الحوار بشأن كل المسائل العالقة بهدف التوصل إلى نتائج في المستقبل القريب. ونشجع الأطراف على المشاركة بنشاط في هذا الحوار.

وعلى الرغم من أن الوضع الأمني العام ظل هادئاً نسبياً منذ بداية العام الحالي، من الواضح أنه لا بد من مضاعفة الجهود من أجل مكافحة الجريمة المنظمة ومنعها، ووضع حد للاتجار بالمخدرات وبالبشر ووقف جميع الحوادث الإجرامية التي تستهدف سكان كوسوفو وأعضاء المجتمع الدولي على السواء. وقد أحطنا علماً بارتياح بأن شرطة كوسوفو قامت بعدة عمليات ناجحة استهدفت وقف بعض هذه الأنشطة الإجرامية. ونشجعها على مضاعفة جهودها في هذا الصدد.

من ناحية أخرى، ما زالت الأنشطة الإجرامية وأعمال السلب والسرقة وإحداث أضرار بالمواقع الثقافية والدينية مستمرة. وظل الوضع في الشمال متوتراً. وهناك العديد من العناصر الأخرى التي قد يتجدد التوتر من خلالها. ونثني على جهود بعثة الأمم المتحدة وتفانيها من أجل كفالة السلام والأمن، وإن كانت تلك الجهود ستبقى بلا طائل بدون الالتزام التام لسكان كوسوفو أنفسهم بالانخراط الكامل وبحسن نية في عملية تفضي إلى تسوية خلافاتهم.

وأود أن أؤكد أيضاً على أهمية التعاون القائم بين سلطات كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو فيما يتعلق بسيادة القانون، أي الوصول إلى العدالة والشرطة والتحقيقات والملاحقة الجنائية والامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في الإجراءات المدنية والجنائية. ومرة أخرى، فإن المهمة التي تواجه إدارة كوسوفو تتمثل في بناء المؤسسات وبناء القدرات. ونثني على جهود الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في هذا الخصوص وندعمها.

وفيما يتعلق بتقرير السيناتور ديك مارتي إلى مجلس أوروبا، فقد أحطت علماً بإشارة الأمين العام في تقريره (S/2011/281) إلى المبادرات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في هذا السياق. ويثلج صدري النية المعلنة لسلطات كوسوفو والسلطات الألبانية للتعاون في التحقيقات بالكامل. وفي هذا الصدد، أدعو أيضاً جميع البلدان الأخرى التي يمكنها إلقاء مزيد من الضوء على هذه الاتهامات الخطيرة أن تتقدم للمساعدة.

وقد استمعت باهتمام أيضاً إلى ما قاله الوزير جيريميتش في المجلس، واطلعت على مضمون الورقة المفاهيمية الصربية التي وزعت من قبل والمدافعة عن إجراء تحقيق دولي، وعلى رسالة الأمين العام المؤرخة ٤ أيار/مايو. وأود أن أدلي بملاحظتين بهذا الشأن.

أولاً، فيما يتعلق بطبيعة الاتجار بالأعضاء، هذا نشاط جنائي معقد يتطلب شبكة شديدة التعقد وتواطؤ من جانب عدة أطراف، وليس الأطباء والمستفيدين فحسب. وقد أصبحت تلك تجارة دولية شنيعة كثيراً ما تعتمد على تواطؤ السلطات في بلدان مختلفة. وقبل عام مضى، اعتمدت الجمعية العامة خطة العمل العالمية لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتشمل، بطبيعة الحال، الاتجار لغرض انتزاع الأعضاء البشرية والاتجار بها.

ويشدد تقرير ديك مارتن على أهمية ونطاق خطة العمل تلك، لأنها تعزز التصديق العالمي على الاتفاقية المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها الخاص بالاتجار، في الوقت الذي تعزز الالتزامات الوطنية والإقليمية للدولة بمنع هذا الاتجار ومكافحته، مع تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية وأصحاب الشأن الآخرين. وكل هذه العناصر يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة لا عند مناقشة ادعاءات السيناتور مارتي فحسب، بل والقضية المشار إليها في المرفق الأول لتقرير الأمين العام بشأن إدانة المتهمين فيما يسمى بقضية ميديكوس والمتهمين بإجراء عمليات زرع الكلى بالمخالفة للقانون. وجاء في تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون:

> ”ويدعى أن الكلى قد استؤصلت من أشخاص فقراء جرى استقدامهم بوعود كاذبة بمنحهم مبالغ مالية لم يحصلوا عليها مطلقاً، ومن ثم زراعة تلك الكلى لمرضى من الأغنياء الأجانب.“
>
> (S/2011/281، المرفق الأول، الصفحة ٢١)

وهذه العبارات، بكل ما تثيره من اشمئزاز، تلخص الطابع البشع لهذا النوع من الجرائم.

ملاحظتي الثانية تتعلق بالتحقيق في الوقائع المزعومة الواردة في تقرير مجلس أوروبا. ومرة بعد الأخرى، يدين

مجلس الأمن الإفلات من العقاب ويدافع عن التأكيد على ضرورة تقديم مرتكبي الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان للعدالة. فالإفلات من العقاب ليس أمراً غير مقبول في حد ذاته فحسب، بل قد يكون أيضاً عقبة للسلام ولتهيئة بيئة سياسية تعاونية وصحية، كما يتجلى في حالات كثيرة. ومزاعم السيناتور مارتي، إذا ثبت صحتها، ستظل تؤرق ضمائرنا جميعاً لفترة طويلة. وخطورة هذه المسألة تقتضي تحقيقاً دقيقاً وشاملاً ومستقلاً.

والبرتغال تؤيد تماماً دور بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في هذا الشأن. ويسعدنا أن نعلم أن التحقيقات قد بدأت ونأمل أن تتيح المجال لاستجلاء هذه الادعاءات بالكامل. والبرتغال مستعدة للعمل في الإطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي من أجل توفير قدرات أفضل للبعثة كيما يمكنها معالجة الحالة بشكل ملائم وفعال. ولكن، كما قلت هنا في شباط/فبراير الماضي، فإن خطورة هذه المسألة وأهميتها تتطلب منا متابعتها بشكل وثيق وأن تبقى أذهاننا منفتحة لأي عمل قد تتطلبه التحقيقات في المستقبل.

ولذلك، فإننا نعتبر رسالة الأمين العام التي يعرض فيها مساعدة الأمم المتحدة في التحقيق المستقل عنصراً مهماً في هذا السياق، وينبغي إيلاء هذا العرض الاهتمام الواجب إذا اقتضى تطور التحقيقات الجارية حالياً ذلك.

وعلى الرغم من كل الصعوبات، فقد تطورت الحالة في كوسوفو على نحو إيجابي خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. ونأمل ونثق بإحراز مزيد من التقدم عندما نجتمع مرة أخرى لمناقشة التقرير التالي عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وختاماً، أود التأكيد مرة أخرى على أهمية الحوار بين بلغراد وبريشتينا. لدينا آمال كبيرة ومجال رحب للتقدم وتحقيق نتائج ملموسة في تلك المحادثات. والبرتغال تؤمن بقوة أن السلام والأمن في المنطقة يتطلبان التزاماً مستداماً من كل الأطراف بالمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان. وستكون هذه، في المستقبل، هي الصفة الدائمة لتعاون المجتمع الدولي في البلقان.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تشكر الممثل الخاص للأمين العام زانييه على إحاطته الإعلامية التي قدمها لمجلس الأمن اليوم. ونود أن نعرب عن دعمنا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للعمل الذي أنجزته في كوسوفو على مر السنين. ونرحب أيضاً بالسيد فوك جيريميتش، وزير الخارجية في صربيا، ونشكره على بيانه. كما نرحب بالسيد خوجه.

تظل جنوب أفريقيا مقتنعة بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال يشكل الأساس السياسي لحل هذه الأزمة، وأنه يبقى نافذاً كولاية من المجلس.

ويرحب وفدي بما ورد في التقرير عن بدء الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد، كما أذنت به الجمعية العامة وبتيسير من الاتحاد الأوروبي، وهي عملية نؤيدها تماماً. ونحيط علماً بأن الاجتماعات ركزت حتى الآن على المسائل الأساسية بهدف تحسين حياة سكان صربيا وكوسوفو. ونرحب بكون هذه العملية جرت في أجواء إيجابية وبناءة. ووفدي يشجع الأطراف على مواصلة حوارها في تلك الأجواء، بغية إيجاد حلول دائمة.

وفضلاً عن ذلك، نعتقد أن هذا الاتصال المباشر والمنتظم بين الأطراف إجراء مهم لبناء الثقة نأمل أن يساعد الأطراف على معالجة المسائل الأكثر صعوبة. واستدامة السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة ستعززها المصالحة بين بلغراد وبريشتينا. ولذلك، نشجع الأطراف على مواصلة عملية الحوار هذه بحسن نية وبذل كل الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق بروح التوافق. ونحيط علماً بملاحظة الأمين

العام بشأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في هذا الشأن. ونتفق مع تقييمه بأن الإبلاغ المستمر لمجلس الأمن بشأن عملية الحوار أمر ضروري.

وفيما يتعلق بالمصالحة، يسرنا استمرار التقدم المحرز في الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين، الذي تترأسه لجنة الصليب الأحمر الدولية. ونشجع الأطراف على مواصلة تلك الجهود. ومع ذلك، يقلقنا العجز في تمويل لجنة تنفيذ إعادة الإعمار المكلفة بترميم مواقع التراث التاريخي والثقافي والحفاظ عليها. فعمل هذه اللجنة عنصر هام في جهود المصالحة. وينبغي أن يستمر عملها إلى ما بعد عام ٢٠١١.

ونرحب بالتحسن الطفيف الذي طرأ على الوضع في شمال كوسوفو، فهو هادئ ولكنه مشوب بالتوتر. ومع ذلك، لن يكون هذا التحسن دائماً بالنظر إلى الجهود المتكررة من جانب بريشتينا لنشر وحدات من شرطة كوسوفو بدون التشاور مع المجتمعات المحلية، الأمر الذي تم تفسيره على أنه أساليب ترهيبية. ومن المهم أن تنظر جميع الأطراف في إجراءاتها، وتركز جهودها على الحفاظ على الظروف الملائمة للحوار والمصالحة وتهيئتها.

وخلال المناقشة التي أجراها المجلس حول هذه المسألة في شباط/فبراير (انظر S/PV.6483)، ذكرنا أن التقدم المحدود في المصالحة بين الطوائف يمكن أن يتراجع بسبب الادعاءات بتهريب أعضاء بشرية ضد العديد من الشخصيات الرائدة في كوسوفو، على النحو المبين في ما يسمى بتقرير مارتي الذي اعتمدته الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا. ومن المهم أن يجري تحقيق ذو مصداقية وشامل وغير متحيز ومستقل في هذه المزاعم في أسرع وقت ممكن. ومن الضروري أيضا أن يجري مثل هذه التحقيق خارج كوسوفو، وأن يكون له برنامج قوي لحماية الشهود.

وفي هذا الصدد، أحطنا علما بالبيان الذي أدلت به بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، ومفاده أن لديها القدرة والخبرة والاختصاص لتولي التحقيق، وأنها تضطلع بالمسؤولية عن ذلك. وبالمثل، أحطنا علماً بطلب صربيا أن يكلّف مجلس الأمن آلية مخصصة تحت سلطته لإجراء هذا التحقيق. وقد أحاطت جنوب أفريقيا علما بالورقة المفاهيمية التي عممتها الحكومة الصربية في هذا الصدد (S/2011/256)، وسوف نستمر في دراستها بعناية.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي أن يشكر الممثل الخاص لامبرتو زانييه على عمله. ونشكر أيضا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على عملها، بما في ذلك تعزيزها لإقامة علاقات أوثق بين الطوائف، واتصالات بين الأديان كاستراتيجية لتحقيق الأمن على المدى الطويل. وأشكر أيضا السيد يريميتش والسيد هوشاي على بيانيهما، وأهنئ السيد هوشاي على تعيينه.

ترى كولومبيا أن الحوار بين بريشتينا وبلغراد خطوة مشجعة نحو إيجاد حلول دائمة للمسائل المشتركة، ونرحب بدور البعثة في تيسير التفاعل. ولذا فإننا نرحب بالتقدم المحرز بشأن الاتفاقات التقنية في المحادثات الثنائية التي عقدت في بروكسل، مثل قانون الملكية، والاتصالات، والتجارة الإقليمية، وحرية التنقل. وفي هذا السياق، نعتبر أن الدعم الاستباقي الذي يوفره مجلس الأمن للحوار دعم بنّاء، على اعتقاد أن هذا الحوار هو الأساس لأي حل دائم للخلافات بين صربيا وكوسوفو.

ونؤكد مجددا على قلقنا إزاء الشكاوى من المعاملة اللاإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية، ونتفق مع المتكلمين الذين أكدوا أن إجراء تحقيق شامل ومحايد ومستقل في الاتهامات الخطيرة أمر ضروري. وفي هذا السياق، ندعو إلى بدء التحقيق في الجرائم المزعومة

في أقرب وقت ممكن. وبالمثل، نعتقد أنه لكي تتكلل هذه التحقيقات بالنجاح، يجب أن تتضمن برنامجاً مناسباً لحماية الشهود، وتعاوناً من جميع الأطراف.

إن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2011/281) يفيد بأنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم اعتقال عدد من الأشخاص، بمن فيهم موظفون رسميون، من جانب بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو بتهمة ارتكاب جرائم حرب مزعومة. وفي ظل هذه الظروف، يعتقد وفدي أنه من الضروري الدعوة إلى تعاون جميع الأطراف المعنية وكل المتهمين في جميع مراحل التحقيق، ليس لإنجاز التحقيقات ومعاقبة المذنبين فحسب، بل أيضا لتعزيز المؤسسات القانونية واحترام سيادة القانون.

ونؤيد نهجاً إقليمياً لمواجهة التوترات بين الطرفين، ونحث خصوصا على إشراك الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تحقيق المصالحة بين بريشتينا وبلغراد. وتدعم كولومبيا أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بهدف تعزيز مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي مؤات في ذلك البلد، مما يؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البلقان بما يكفي لإجراء انتخابات رئاسية سلمية وشفافة في خريف عام ٢٠١٢.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أتلو الآن بياناً بصفتي الوطنية.

أشكر وزير خارجية صربيا ووزير خارجية كوسوفو على وجودهما وبيانيهما. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام، وأرحب بالعمل الذي يؤديه هو في كوسوفو وموظفو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

سوف أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولاً، ينبغي بذل جهد خاص لتعزيز المؤسسات ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة. وكما ذكر السيد زانييه، إن لكوسوفو حكومة جديدة يجب أن تواجه هذه التحديات، ويجب علينا مساعدتها. لهذا السبب، تعمل فرنسا جنبا إلى جنب مع كوسوفو ودول أخرى في المنطقة لجعلها أقرب إلى المعايير الأوروبية، وخاصة في مجال سيادة القانون. ونعرب عن دعمنا الكامل لبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، التي تقوم بعمل رائع.

ثانياً، إن الحوار بين صربيا وكوسوفو، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، يتسم بأهمية حاسمة. وقد تم بالفعل عقد عدة اجتماعات، وجرت مناقشة مواضيع محددة. ونتمنى من تلك المناقشات، بصرف النظر عن منافعها المحتملة للحياة اليومية للسكان، أن تبني الثقة بين الطرفين. والأمر متروك للدولتين لإظهار روح التسوية والابتكار. ويُعمَل على إبلاغ الأمم المتحدة بشكل منتظم، وستُدعى إلى المشاركة عندما يكون ذلك ضروريا.

وأخيرا، إن المصالحة والعدالة تسيران جنبا إلى جنب. هذا هو منطق المشروع الأوروبي. وفي ضوء ذلك، نأخذ على محمل الجد الادعاءات الواردة في تقرير الجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا، الذي جرى تقديمه في أواخر عام ٢٠١٠. وينبغي أن تكون موضوعا لتحقيق منهجي ومحايد. وافتتحت بعثة الاتحاد الأوروبي تحقيقا أوليا في نهاية كانون الثاني/يناير لإلقاء بعض الضوء على هذه المزاعم. وعقد فريق التحقيق عدة اجتماعات خارج كوسوفو، في ألبانيا وصربيا. والتزمت السلطات الألبانية بتوفير تعاونها. ولدى بعثة الاتحاد الأوروبي فريق تنفيذي مكرس لحماية الشهود، واحترام المعايير الأوروبية، ويمكن تعزيزه. وبالتالي، ثمة تحقيق دولي نزيه يجري الآن. ونحن ندعو جميع الدول المعنية إلى أن تتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي. وستواصل فرنسا دعمها لعملية تقارب كوسوفو ومنطقة غرب البلقان بكاملها مع أوروبا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة للسيد يريميتش كي يدلي ببيان آخر.

السيد يريميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود مجرد الإدلاء بتعليق موجز على بعض التصريحات التي أدلي بها اليوم.

بالنسبة إلى موضوع إعطاء مجلس الأمن الولايات للتحقيق في جرائم الحرب في منطقة البلقان، أود التأكيد مجددا على أن التحقيق في جميع جرائم الحرب جرى تحت إشراف مجلس الأمن، ولم يُنقل إلى المحاكم الوطنية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلا بعدما أُبرم اتفاق بين تلك الدول الأعضاء والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي أنشأها مجلس الأمن.

وكما نعلم جميعا، إن كوسوفو ليست ولن تصبح دولة عضوا في الأمم المتحدة. فجميع الجرائم الكبرى التي ارتكبها المسؤولون الرئيسيون وقادة الحرب في يوغوسلافيا جرى التحقيق فيها تحت رعاية مجلس الأمن، مع اشتراط أن يقدّم القائمون بالتحقيقات تقارير إلى مجلس الأمن عن عملهم. ولا أفهم الحماسة المعارضة لإعطاء مجلس الأمن الولاية وتلقي التقارير عن نتائج هذه التحقيقات، ما لم يكن هناك شيء يجري إخفاؤه عن هذا المجلس.

ووفقا لمنظمة العفو الدولية، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، والوكالة الأوروبية لإنفاذ القانون، والمنظمات الدولية الأخرى، واقتبست كلام البعض منها في بياني في وقت سابق من اليوم، إن كوسوفو هي في أسفل القوائم عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان والأمن، على عكس مزاعم السيد هوشاي في رده على بياني، بأنها ديمقراطية فتية ونشطة ونامية.

إذا أردنا التكلم عن التعددية العرقية والشمول والتسامح في كوسوفو، فأود فحسب أن ألفت انتباه المجلس إلى الأرقام التالية. عدد الناس الجالسين حول هذه الطاولة أكثر من عدد الصرب الباقين في بريشتينا، الذين بلغ عددهم قبل الحرب ما مجموعه ٤٠ ٠٠٠ نسمة. في بريزرين، العاصمة القديمة لصربيا، هناك اليوم ١٨ صربيا من أصل تعداد بلغ ١٠ ٠٠٠ شخص قبل عام ١٩٩٩. في غنيلاني اليوم، بقي ١٠٠ شخص من أصل ١٥ ٠٠٠ نسمة. في أوروسيفاتش، هناك شخص واحد من صرب كوسوفو، ولم يبق أحد منهم في سوفا ريكا.

وتم طرد أكثر من ٢٠٥ ٠٠٠ شخص من كوسوفو منذ عام ١٩٩٩، وفقا لأرقام مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وقد عاد أقل من ١٥ ٠٠٠ شخص في عشر سنوات، كما عاد أقل من ٣٠٠ شخص منذ إعلان الاستقلال من جانب واحد وعاد ٤٧ شخصا فحسب هذا العام. وهذه نهاية مخيبة لتعدد الأعراق والاندماج في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد أنور خوجة.

السيد خوجة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أكون موجزا في ملاحظاتي، من دون أخذ الكثير من وقت المجلس.

أود أن أوضح أن حكومة جمهورية كوسوفو مهتمة كثيرا بالتعاون الكامل مع الاتحاد الأوروبي بعثة سيادة القانون التابعة للاتحاد الأوروبي في كوسوفو، ونعتقد أن لديها القدرة الفنية وعدد كاف من الموظفين – هناك أكثر من ١ ٦٠٠ موظف – يمكننا التعاون معهم، من أجل التحقيق في كل الادعاءات التي ساقها السيد مارتي أهتيساري. وفي الوقت نفسه، من المهم جدا بالنسبة لنا أن يتم التحقيق في تلك المزاعم في أقرب وقت ممكن، وبلدنا يريد توضيحا بشأن هذه المسألة.

ثانيا، أود أن أبلغ المجلس، وفي هذا المقام بوسعي أن أتكلم من تجربتي الخاصة، انه خلال محادثات فيينا التي جرت

في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، تمكنا من وضع أفضل آلية وأحكام تتعلق بحماية التراث الثقافي في خطة أهتيساري. لقد تم حماية ذلك التراث الثقافي طوال الوقت من جانب الناس الذين يعيشون هناك – الألبان والصرب والأتراك والبوسنيون وغيرهم من الطوائف، وستتم حمايته دائما.

وفي الوقت نفسه، أود أن أبلغ المجلس أنه تم تنفيذ أكثر من ٨٠ في المائة من خطة أهتيساري حتى الآن، ووفقا للخطة، تم إنشاء البلديات الجديدة، التي تقدم لصرب كوسوفو أفضل وسيلة لتحقيق مصالحهم وأولوياتهم. ولعل السيد يريميتش وصف الحالة بالطريقة التي وصفها بها في ملاحظاته لأنه لم يزر البلد قط، وأنه يصف حالة لا وجود لها و لم تكن موجودة قط.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.